

دولة الإمارات العربية المتحدة
جامعة الوصل

مجلة جامعة الوصل

متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكَّمة - نصف سنويَّة

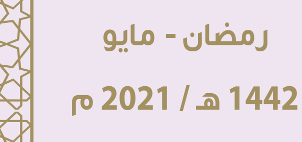
(صدر العدد الأول في 1410 هـ - 1990 م)

العدد الحادي والستون
البريد الإلكتروني: research@alwasl.ac.ae
الموقع الإلكتروني: www.alwasl.ac.ae



61

رمضان - مايو
1442 هـ / 2021 م





مَجَلَّةُ جامعة الوصل

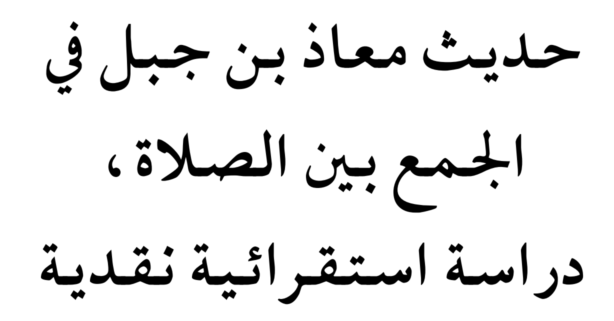
متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكَّمة - نصف سنويَّة

تأسست سنة ١٩٩٠ م
العدد الحادي والستون
رمضان ١٤٤٢ هـ - مايو ٢٠٢١ م

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩x
المجلة مفهرسة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦
البريد الإلكتروني: awuj@alwasl.ac.ae, research@alwasl.ac.ae

المحتويـــــــــــات



حديث معاذ بن جبل في
الجمع بين الصلاة ،
دراسة استقرائية نقدية

The hadith of Muadh bin Jabal in the collection of prayer in the Battle of Tabuk
A critical inductive study

د. عبدالسلام أحمد محمد أبوسمحة

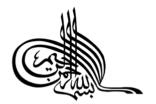
جامعة الوصل

Dr. Abel salam A.M.Abusamha

Alwasl University

https: //doi.org/10.47798/awuj.2021.i61.06





ملخص البحث

تناول البحث بالاستقراء والدراسة حديث معاذ بن جبل في غزوة تبوك والذي ذكر فيه جمعَ النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة.

والحديث يدور على رواية أبي الزبير عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل، وصح الحديث وعرف عن مدارات متعددة عن أبي الزبير منها: مالك بن أنس، وزهير بن حرب، وقرة بن خالد وغيرهم، ممن اتفق الرواة بالرواية عنه.

بيد أنه وقع اختلاف على مدارين رئيسين من مدارات هذا الحديث عن أبي الزبير؛ المدار الأول: الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبي الزبير، ليكشف البحث عن الوهم والخطأ الواقع في روايته سندًا ومتنًا، فوقعت العلة في روايته عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل وذكر فيه جمع التقديم.

وأما المدار الثاني: فهو مدار الثوري عن أبي الزبير، والذي بين البحث وقوع بعض الرواة عن الثوري في أوهام رغم ثقتهم، أبدل أحد هذه الأوهام راويًا بآخر، وقلب الآخر حديثًا على حديث.

ويؤكد البحث أهمية جمع المرويات والمقارنة بينها، والبحث الدقيق في كل القرائن المرافقة للرواية والرواة، وصولًا إلى قرائن التعليل التي تكشف أخطاء الرواة الثقات، وأن هذا دأب نقاد الحديث في حكمهم على المرويات، وعدم اغترارهم بظواهر الإسناد.

الكلمات المفتاحية: الحديث، العلة، المدار، الاختلاف، الوهم، الخطأ.

Abstract

The research deals with extrapolation and study of the hadith of Muadh bin Jabal in the Battle of Tabuk, in which he mentioned the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, combined prayer.

The hadeeth is based on the narration of Abu al-Zubayr on behalf of Abu al-Tafil Amer bin Wathleh on behalf of Muadh ibn Jabal, and the hadith was authentic and known about multiple subjects on behalf of Abu al-Zubayr, including Malik bin Anas, Zuhair bin Harb, Qara bin Khalid, and others, from whom the narrators' agreed with the narration.

However, there was a difference in the two main subjects of this hadith on the authority of Abu Al-Zubayr. The first subject: Al-Layth bin Saad, on behalf of Hisham bin Saad, on behalf of Abi Al-Zubayr, to reveal the search for the illusion and error in his narration, a bond and a body.

As for the second subject: it is the subject of al-Thawri n behalf of Abu al-Zubayr, and the research showed that some narrators on the revolutionary had fallen into illusions despite their confidence.

The research confirms the importance of collecting and comparing narratives between them, and carefully researching all the clues accompanying the novel and the narrators, leading to clues of reasoning that reveal the errors of trusted narrators, and that this is the persistence of hadith critics in their judgment of the narrations, and not being deceived by the phenomena of attribution.

Keywords: speech, cause, orbit, difference, illusion, error.



المقدمة

الحمد لله حمدًا طيبًا كثيرًا كما أمر، والصلاة والسلام على نبيه خير البشر، وبعد،،،

فقد تقررت حكمة الله في الأزل أن يصطفي من الأمة علماء أفذاذًا في كل عصر ودهر يحملون همَّ السنة النبوية علمًا وبحثًا وتنقيبًا، بهم ازدهرت الأزمان، وبذكرهم تعطرت المجالس، وبعلمهم سار الركبان، يدرسون ويتدارسون الأحاديث النبوية ومناهج الحكم عليها، فكشف الله بهم صحيح الأخبار من سقيمها، وبين بعلمهم أحوال الرواة ومراتبهم.

أهمية البحث وأهدافه: يتناول هذا البحث واحدًا من الأحاديث التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وما اشتملت عليه من أوهام وقع الرواة فيها، من هنا تكمن أهمية البحث في عده أنموذجًا تطبيقيًا يكشفُ روعة ودقة منهجية النقاد في التعاطي مع الحديث سندًا، ومتنًا.

إشكالية البحث وتساؤلاته: روى معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الجمع بين الصلوات، والناظر في هذه الرواية يطرح الإشكاليات الآتية: هل اتفق الرواة على وجه واحد في رواية هذا الحديث، وهل تعدد مداراته متفقة على متن واحدٍ، وسندٍ واحد، أم وقع الخلاف بينها، لأجل ذلك تمحورت مشكلة البحث في دراسة حديث معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم من كافة طرقه، والوقوف على مواطن الصحة والعلة فيها.

منهج البحث: اتبعت في هذا البحث منهجًا استقرائيا نقديًا تحليليًا؛ جمعت فيه كل روايات حديث معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعقدت مقارنة بين الرواة عن مداراتها للوقوف على الموافقة والمخالفة والتفرد فيها، ولما كانت العلة

مظنة المخالفة والتفرد، كان من المهم البحث عن قرائن الحكم على الرواية عرضا وتحليلا وصلا للحكم عليها.

حدود الدراسة: اقتصرت حدود الدراسة على مخرج واحد للحديث هو رواية معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم، ذلك أن الباحث يؤمن بأن وحدة المخرج أصل ثابت في بيان الحكم النقدي على أداء الرواة صحة وضعفًا.

وقد جهدت في البحث عن دراسة سابقة تتناول الحديث وفق التفصيل الذي أوردته في تضاعيف هذا البحث، فلم أجد، فشكل ذلك حافزًا للسير قدمًا فيه، ولكن لا يمنع هذا أن يكون لبعض العلماء رأي في طرق هذا الحديث، وبعض علله، فقد جمعت ما وقفت عليه، ووظفته في البحث.

وعلى هذا خرج البحث في الخطة الآتية:

- المبحث الأول: تخريج حديث معاذ وبيان الاختلاف على مداراته.
  - المطلب الأول: القسم الأول: الروايات التي لم يقع الاختلاف فيها.
  - المطلب الثاني: القسم الثاني: الروايات التي وقع الاختلاف فيها.
- المبحث الثاني: الدراسة النقدية للروايات المختلف فيها.
  - المطلب الأول: الدراسة النقدية للاختلاف عن الليث بن سعد.
  - المطلب الثاني: الدراسة النقدية للاختلاف عن الثوري.
- الخاتمة.

المبحث الأول: تخريج حديث معاذ وبيان الاختلاف على مداراته

وقفت على أربع روايات لهذا الحدث عن أبي الطفيل عن معاذ، هي على وجه التحديد:

- الرواية الأولى: مدار أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي عن أبي الطفيل، وهي الرواية الأشهر.
- الرواية الثانية: رواية يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل، وسيأتي تفصيلها في الاختلاف عن الليث بن سعد عن هشام بن سعد في مدار أبي الزبير فيه متابعةً له.
- الرواية الثالثة: رواية عمرو بن دينار عن أبي الطفيل، وسيأتي تفصيلها في الاختلاف على مدار الثوري، وهو مدار فرعي عن المدار الرئيس مدار أبي الزبير فيه متابعةً له.
- الرواية الرابعة: رواية بسام الصيرفي عن أبي الطفيل.

وها نحن نشرع الآن في تخريج الرواية الأولى والرابعة؛ ذلك أن الرواية الثانية والثالثة سيأتي تخريجهما في إطار تخريج الرواية الأولى.

تخريج الرواية الأولى: مدار أبي الزبير عن أبي الطفيل، ومتابعاتها.

وقفت على اثني عشر راويًا روَوْا هذا الحديث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل به، كانت رواية مالك هي الرواية الأطول من بين الروايات، بينما اقتصرت أغلب الروايات على مسألة جمع الصلوات، والناظر في هذه الروايات الممحّص لوقع العلل فيها، يمكن أن يقسمها مجتهدا إلى قسمين:

المطلب الأول: القسم الأول: الروايات التي لم يقع الاختلاف فيها

وهي: رواية مالك بن أنس: «عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ تَبُوكَ، فَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، قَالَ: فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا فَخَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكُمْ سَتَأْتُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ عَيْنَ تَبُوكَ، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَأْتُوهَا حَتَّى يَضْحَى النَّهَارُ، فَمَنْ جَاءَهَا فَلَا يَمَسَّ مِنْ مَائِهَا شَيْئًا حَتَّى آتِيَ، فَجِئْنَاهَا وَقَدْ سَبَقَنَا إِلَيْهَا رَجُلَانِ، وَالْعَيْنُ تَبِضُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ، فَسَأَلَهُمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ مَسِسْتُمَا مِنْ مَائِهَا شَيْئًا؟ فَقَالَا: نَعَمْ، فَسَبَّهُمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ لَهُمَا مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ غَرَفُوا بِأَيْدِيهِمْ مِنَ الْعَيْنِ قَلِيلًا قَلِيلًا، حَتَّى اجْتَمَعَ فِي شَيْءٍ، ثُمَّ غَسَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِيهَا، فَجَرَتِ الْعَيْنُ بِمَاءٍ كَثِيرٍ، فَاسْتَقَى النَّاسُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يُوشِكُ يَا مُعَاذُ، إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ أَنْ تَرَى مَا هَاهُنَا قَدْ مُلِئَ جِنَانًا»(١).

١- يُنظر تخريجه(وبعض هذه الروايات أورد الحديث بطوله وبعضها اختصره): مالك، الموطأ (رواية الليثي)(واللفظ له)، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، كتاب الصلاة، الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، ح: ٤٧٨. الموطأ (رواية أبي مصعب الزهري)، تحقيق: بشار عواد معروف - محمود خليل، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ هـ، وُقُوتُ الصَّلَاة، الجمع بين الصلاتين، ح: ٣٦٥. عبد الرزاق، المصنف، المكتب الإسلامي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثانية، كتاب الصلاة، باب من نسي صلاة الحضر والجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ٤٣٩٩. الشافعي، المسند، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى: ٧٤٥هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع ، الكويت، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ح: ٣٦١. أحمد بن حنبل، جمعية المكنز الإسلامي- دار المنهاج، الطبعة: الأولى١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، المسند، ح: ٢٢٤٩٥، وكرره ح: ٢٢٤٩٦. الدارمي، المسند، السنن، دارِ المغني للنشرِ والتوزيع - الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م، كتاب الصلاة، بَابُ: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، ح: ١٥٥٦. مسلم، الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربَي، بيروت، كتَاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم، ح: ٧٠٦. أبو داود، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، كتاب الصلاة، بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، ح: ١٢٠٦. النسائي، السنن =

وبقية الروايات اقتصرت على ذكر الجمع بين الصلوات، وبعضها أضاف: «أراد أن لا يحرج أمته»؛ «جَمَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا - وَذَلِكَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ - بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ»، قَالَ: قُلْتُ: مَا أَرَادَ بِذَلِكَ ؟ قَالَ: أَرَادَ أَلَّا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ». ومن هذه الروايات: قرة بن خالد(١)، وزهير بن حرب أبو خيثمة(٢).

وزيد بن أبي أنيسة(٣)، وعمرو بن الحارث(٤)، وأشعث بن سوار(٥)، وابن

= الصغرى (المجتبى)، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، كتاب المواقيت، باب الوقت الذي يجمع فيه المسافر بين الظهر والعصر، ح: ٥٨٦. وله: السنن الكبرى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، كتاب المساجد، ذكر الأوقات المنهي عنها، الوقت الذي يجمع فيه المسافر بين الظهر والعصر، ح: ١٥٧٦. ابن المنذر، الأوسط، تحقيق: د. صغير أحمد محمد حنيف دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، ح: ١١٥١. ابن خزيمة، الصحيح، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، كتاب الصلاة، جماع أبواب الفريضة في السفر، بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ، وَإِنْ كَانَ الْمَرْءُ نَازِلًا فِي الْمَنْزِلِ غَيْرَ سَائِرٍ وَقْتَ الصَّلَاتَيْنِ، ح: ٩٦٨، وكرره فِي: كتاب الإمامة فِي الصلاة، جماع أبواب صَلاةِ النساء في الجمَاعة، بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْجَمَاعَةِ فِي السَّفَرِ، ح: ١٧٠٤. ابن حبان، الصحيح، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، كتاب التاريخ، باب المعجزات، ذِكْرُ خَبَرٍ بِأَنَّ الْمَاءَ الْمَغْسُولَ بِهِ أَعْضَاءَ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثُرَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ وُضُوئِهِ، ح: ٦٥٣٧.

١- أخرجها: أبو داود الطيالسي، المسند، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م، ح: ٥٧٠. أحمد بن حنبل، المسند، ح: ٢٢٤١٩، مسلم، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، ح: ٧٠٦، ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الصلاة، جماع أبواب الفريضة في السفر، بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدَّ بِالْمُسَافِرِ السَّيْرُ، ح: ٩٦٦، البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، ط١، ١٤٠٩هـ، ح: ٢٦٣٧. الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ح: ١٠٨. ابن حبان، الصحيح، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، ذِكْرُ بَعْضِ الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا جَمَعَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ، ح: ١٥٩١.

٢- مسلم، الصحيح، كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم، ح: ٧٠٦، الطبراني، المعجم الكبير، ح: ١٠٥، البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، ح: ٢٦٣٨.

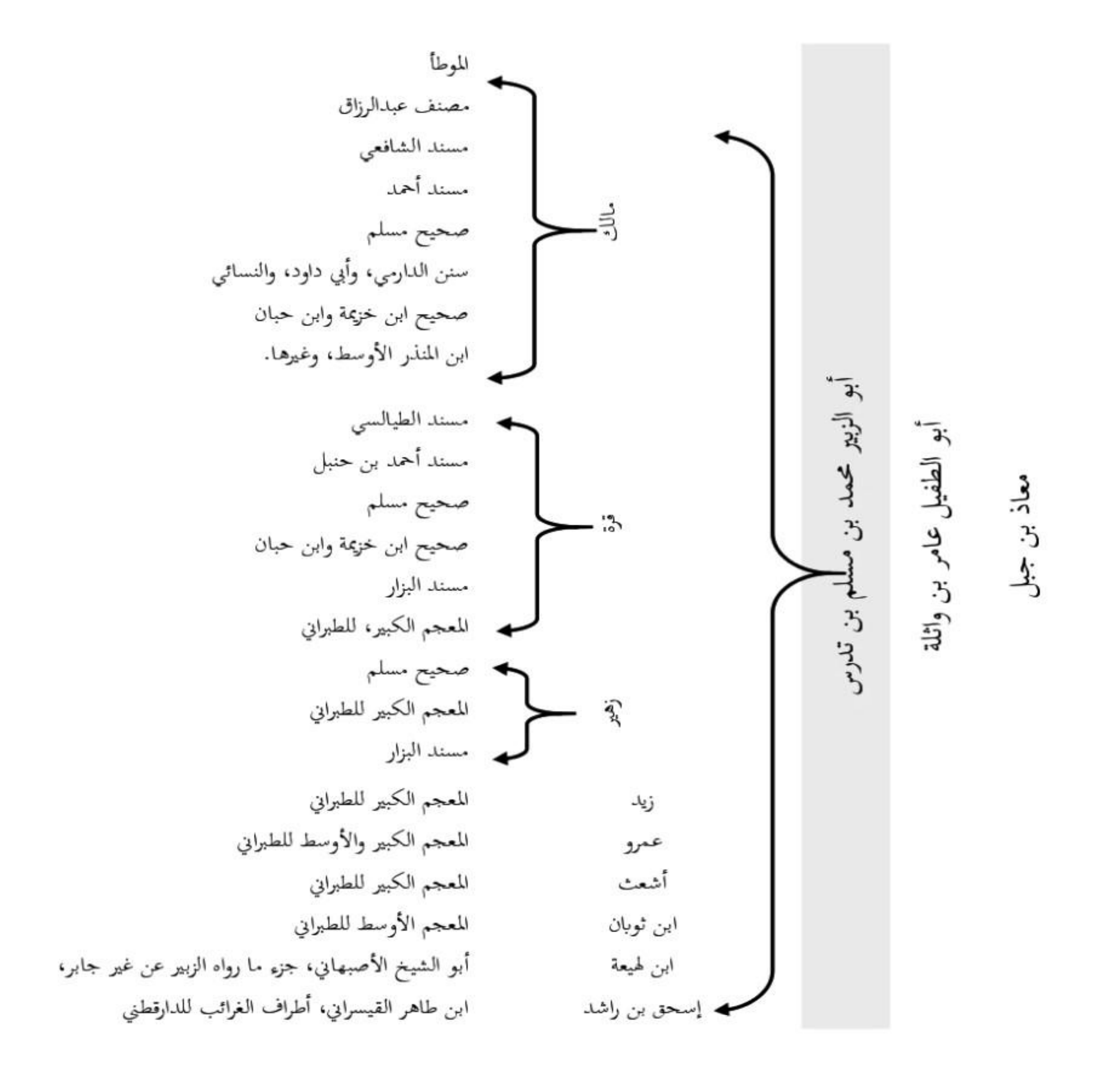
٣- الطبراني، المعجم الكبير، ح: ١٠٧.

٤- الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، ح: ٦٣٧٨. وله: المعجم الكبير، ح: ١٠٤.

٥- الطبراني، المعجم الكبير، ح: ١٠٦.

ثوبان[١]، وابن لهيعة[٢]، وإسحق بن راشد[٣].

موجز شجرة إسناد أبي الزبير المتفق عليه [٤]



١- الطبراني، المعجم الأوسط، ح: ٤٥٣٢، وكرره رقم: ٦٩٠١.
٢- أبو الشيخ الأصبهاني، جزء ما رواه الزبير عن غير جابر، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: مكتبة الرشيد – الرياض، د.ط، د.ت، ح: ٤٢.
٣- أوردها الدارقطني في الغرائب ولم أقف عليها في كتب الرواية، قال: "تفرد به سَلمَة بن الفضيل عَن إِسْحَاق بن رَاشد عَن أبي الزبير عَنهُ". يُنظر: ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، تحقيق: محمود محمد والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م، ح: ٤٣٠٥.
٤- ينظر في نهاية: ملحق(١) رسم الشجرة التفصيلية للحديث.

المطلب الثاني: القسم الثاني: الروايات التي وقع الاختلاف فيها

وهي مظنة العلل، وهي:

أولاً: رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل:

رواها عنه: أبو نعيم الفضل بن دكين(١)، وحماد بن خالد(٢)، المفضل ابن فضالة(٣). وافق فيها هشام بن سعد الروايات عن أبي الزبير.

ورواه الليث بن سعد واختلف عنه: فرواه المفضل بن فضالة(٤)، ويزيد ابن

١- عبد بن حميد، المنتخب من المسند، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ح: ١٢٢، الشاشي، المسند، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ، ح: ١٣٣٩، البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، ح: ٢٦٣٩، ابن المنذر، الأوسط، ح: ١١٤٣.

٢- أحمد بن حنبل، المسند، ح: ٢٢٤٦٠.

٣- سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب الجمع بين الصلاتين، ح: ١٢٠٨، البيهقي، السنن الصغير، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، ح: ٥٨٤. تنبيه: وقعت إشكالية في نقل رواية المفضل بن فضالة فقد ورد مرة: عن المفضل بن فضالة والليث بن سعد عن هشام بن سعد به، وبهذا النحو أوردها أبو دواد في السنن كما سبق تخرجيه، وعقب بقوله: «رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ الْمُفَضَّلِ وَاللَّيْثِ»، وَأَرَدَه البَيهقَي في السنَّ الصغَير نحوه في روَايته عن ابن داسه، وَأورد المزي روَاية أبي داوَد في التَحفة بالعطف بينهما، وقال: «وعن يزيد بن خالد الرملي، عن المفضل بن فضالة والليث بن سعد، كلاهما عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير في معناه». (يُنظر: المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ج٨، ص٤٠١، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ح: ١١٣٢٠). بينما رواه الدارقطني من رواية السلمي عن أبي داود، والبيهقي في السنن الكبرى والخلافيات من رواية ابن داسه عن أبي داود عن يزيد به كلاهما ذكر المفضل عن الليث، وبنحو ذلك رواه جعفر الفريابي عن يزيد، كما أورده أبو نعيم في الحلية، وسيأتي تخريجها.

٤- الدارقطني، السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ١٤٦٢، وكذا أورده الدارقطني في العلل، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دَار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، س٩٦٥. أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥، ج٨، ص٣٢٢، البيهقي، السنن الكبرى، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط١، ١٣٤٤ هـ، كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة المسافر والجمع في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ٥٦١٢.

موهب[١]، وعبدالله بن صالح أبو صالح[٢]، وجعفر[٣] جميعهم، عن الليث ابن سعد، عن هشام موافقًا للروايات السابقة سندًا ومتنًا.

وخالف قتيبة بن سعيد جميعَ من روى عن الليث متنًا وسندًا. أما المخالفة سندًا فقد تفرد بروايته عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ مخالفًا جميعَ الروايات في هذا الشأن.

وأما المخالفة متنًا فقد تفرد بذكر جمع التقديم دون سائر الروايات فجاء المتن على النحو الآتي: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ، فَيُصَلِّيَهُمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَّلَ الْعِشَاءَ، فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ»[٤].

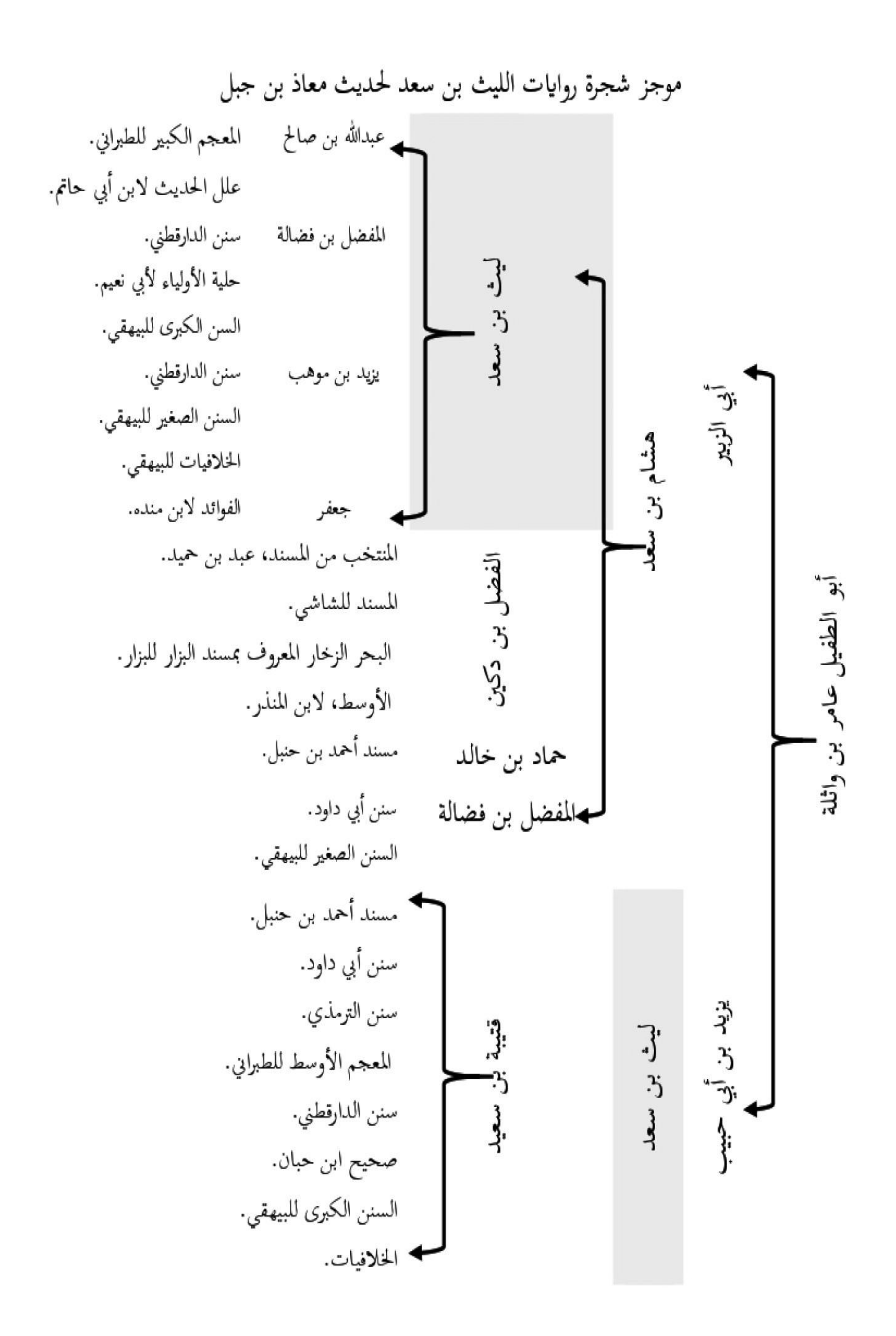
١- الدارقطني، السنن، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ١٤٦٣، البيهقي، السنن الصغير، ح: ٥٨٤، وله: الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م، ح: ٢٧١٢.

٢- الطبراني، المعجم الكبير، ح: ١٠٣، ابن أبي حاتم، علل الحديث لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م، ح: ٢٤٥.

٣- ابن منده، الفوائد، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن – القاهرة، د.ط، د.ت، ح: ٣١.

٤- أحمد بن حنبل، المسند، ح: ٢٢٥٢١، أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، ح: ١٢٢٠، الترمذي، السنن، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م، أبواب السفر، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، ح: ٥٥٣، وكرره ح: ٥٥٤، الطبراني، المعجم الأوسط، ح: ٤٥٣٣، وله: المعجم الصغير، ح: ٦٥٦، الدارقطني، السنن، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ١٤٦٤، وكرره ح: ١٤٦٥، ابن حبان، الصحيح، كتاب الصلاة، باب الوعيد على ترك الصلاة، ذِكْرُ خَبَرٍ رَابِعٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ مُتَعَمِّدًا لَا يَكْفُرُ كُفْرًا لَا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ الْمُسْلِمُونَ لَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَهَا، ح: ١٤٥٨، وكرره في كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، ذِكْرُ وَصْفِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِذَا أَرَادَ الْمُسَافِرُ ذَلِكَ، ح: ١٥٩٣، البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة المسافر والجمع في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ٥٦١٣، وله: الخلافيات، ح: ٢٧١١.

موجز شجرة روايات الليث بن سعد لحديث معاذ بن جبل



ثانيًا: رواية الثوري:

وأما رواية الثوري فقد اختلف عنه على أوجُهٍ ثلاثة:

الوجه الأول: ما وافق فيه الثوري الرواة عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ، سندًا ومتنًا، وقد رواه عنه على هذا النحو:

عبدالرزاق[(١)]، ووكيع[(٢)]، وابن مهدي[(٣)]، وعبيد الله بن موسى[(٤)]، ويحيى ابن نصر[(٥)]، وإسماعيل بن عمر[(٦)]، والحسين بن حفص[(٧)].

الوجه الثاني: ما رُويَ عن الثوري عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ»، تفرد بها عنه عثمان بن عمرو[(٨)].

الوجه الثالث: ما تفرد به عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي

١- ينظر تخريجه: عبد الرزاق، المصنف، كتاب الصلاة، باب من نسي صلاة الحضر والجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ٤٣٩٨، أحمد بن حنبل، المسند، ح: ٢٢٤٣٥، الطبراني، المعجم الكبير، ح: ١٠١.

٢- ينظر تخرجه: ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة - جدة - السعودية، مؤسسة علوم القرآن - دمشق - سوريا، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م، من أبواب صلاة التطوع، من قال يجمع المسافر بين الصلاتين، ح: ٨٣١٤، وكرره: كتاب الرد على أبي حنيفة، الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ٣٧٢٦٢، أحمد بن حنبل، المسند، ح: ٢٢٤٨٦، الدارقطني، العلل، س ٩٦٥.

٣- أوردها الدارقطني في العلل ولم أقف عليها في كتب الرواية، ينظر: الدارقطني، العلل، س٩٦٥.

٤- أوردها الدارقطني في العلل ولم أقف عليها في كتب الرواية، ينظر: الدارقطني، العلل، س٩٦٥.

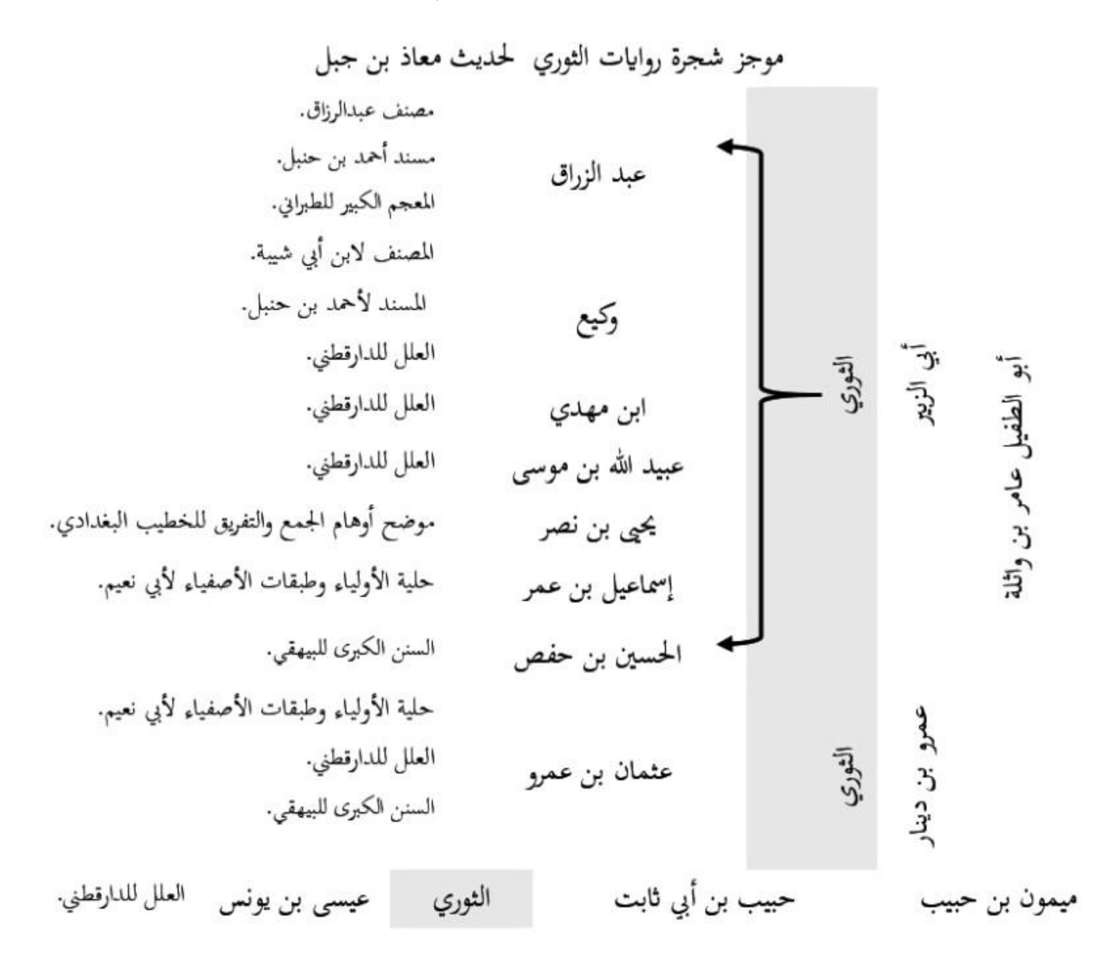
٥- ينظر تخريجه: الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ج٢، ص٤٣٩.

٦- ينظر تخريجه: أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج٧، ص٨٨.

٧- ينظر تخريجه: السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة المسافر والجمع في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ٥٦١٠.

٨- يُنظر تخريجه: أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج٧، ص٨٩، الدارقطني، علل الحديث، س٩٦٥، البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة المسافر والجمع في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ٥٦٠٩، وكرره في كتاب الصلاة: جماع أبواب المواقيت، باب قضاء الظهر والعصر بإدراك وقت العصر وقضاء المغرب والعشاء بإدراك وقت العشاء، ح: ١٨٤٦.


ثَابِتٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ به[١].



تخريج الرواية الرابعة: بسام الصيرفي عن أبي الطفيل

رواها عنه عثمان بن سعيد واختلف عنه؛ فرواها ابن عتبة عن عثمان عن بسام الصيرفي عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ به. ورواه غيره عن عثمان أسقط فيه أبا الزبير[٢].

١- ينظر تخريجه: الدارقطني، علل الحديث، س ٩٦٥.

٢- ابن الأعرابي، المعجم، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، ح: ١٩٣، الدارقطني، العلل، س٩٦٥، أبو الشيخ الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ح: ٩٩١، ابن طاهر المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، ج٢، ص١٣٣، ح: ٤٣٦٣.

المبحث الثاني: الدراسة النقدية للروايات المختلف فيها

سنتناول في هذا المبحث دراسة الروايات التي وقع فيها الاختلاف على بعض مدارات الإسناد، مع التأكيد على صحة المتن من طرق متعددة سبق تخريجها، بيد أن تركيز الدراسة النقدية سيُصبّ على الاختلاف في هذا المدارات؛ ذلك أن الاختلاف مظنّة التعليل فإذا ما كشفت القرائن النقدية، والأدلة عن أن هذا الاختلاف إنما جاء نتيجةَ الخطأ في الأداء حُكِم على الحديث بالإعلال والرد، وكل هذا سنسوقه في ضوء استقراء أحوال الرواية والرواة ممن دار الاختلاف عليهم وأصحابهم فيما قرره نقاد الحديث وأربابهم، وسنقصر الدراسة على الاختلاف الحاصل في الرواية عن الليث بن سعد، والرواية عن الثوري.

المطلب الأول: الدراسة النقدية للاختلاف عن الليث بن سعد:

اختلف عن الليث بن سعد في رواية هذا الحديث كما سبق تخريجه، وجاء الاختلاف من ناحيتي السند والمتن.

أما اختلاف الإسناد: فقد روى أصحاب الليث بن سعد هذا الحديث عنه، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، به مرفوعًا، وخالفهم قتيبة بن سعيد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ.

وأما علة المتن: فقد تفرد قتيبة أيضًا بالنص على جمع التقديم فجاء في روايته كما في لفظ رواية الترمذي التي سبق تخريجها: عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى أَنْ يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيَهُمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ عَجَّلَ الْعَصْرَ إِلَى الظُّهْرِ وَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ أَخَّرَ

الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَّلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ».

ولكشف هذه العلة لا بد لنا أن نجيب على التساؤلات الآتية:

١- هل يُعد هذا الاختلاف عن الليث مما يمكن عدُّه من الاختلاف القائم على أساس تعدد أوجه الرواية عن الليث، أو يعد من الاختلاف القائم على الخطأ؟

٢- ما هي منزلة حديث قتيبة في أصحاب الليث بن سعد؟

٣- هل وقعت روايات ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل سوى هذا الحديث؟

٤- هل يوافق متن الحديث بقية الروايات عن معاذ بن جبل؟

٥- هل صحت الأحاديث في جمع التقديم؟ .....كل ذلك في إطار أقوال النقاد.

سنحاول في هذا العرض النقدي أن نجيب عن جملة هذه الأسئلة بما يشي بحال الرواية نقدًا وحكمًا، فالناظر في هذا الخلاف وأقوال النقاد في رصده تبين له أن الاختلاف لا يقوم على أساس تعدد أوجه الرواية، إنما على وقوع خطأ في حالة الرواية للحديث، سنأتي عليها، وهنا نرى من المهم في هذا السياق النقدي أن نتسلسل في العرض النقدي في النقاط الآتية:

أولاً: رواية قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد:

لم يذكر نقاد الحديث في سردهم أوثق أصحاب الليث بن سعد وأثبتهم قتيبةَ بن سعيد، ومن أقوالهم في بيان ذلك:

قال أبو داود: «سمعت يحيى بن معين يقول: أبو صالح أكثر كتبًا ويحيى ابن

بكير أحفظ منه»[١].

وقال ابن بكير: «وعن أثبت أصحاب الليث بن سعد: ابن وهب، وشعيب بن الليث، وعبدالله بن عبد الحكم»[٢].

وقال ابن عدي: «يحيى بن عبد الله بن بكير أبو زكريا المخزومي المصري وكان جارًا لليث بن سعد وهو أثبت الناس في الليث؛ عنده عن الليث ما ليس عند أحد»[٣].

قال الخليلي: «عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي: حافظ إمام فقيه اتفقوا على تقدُّمه في أصحاب الليث»[٤].

وقال ابن حجر: «هو يحيى بن عبد الله بن بكير -نسبةٌ إلى جده لشهرته بذلك- وهو من كبار حفاظ المصريين وأثبت الناس في الليث بن سعد الفهمي فقيه المصريين»[٥].

لكن هذا لا يعني بالضرورة ضعف حال رواية قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد، فقد اتفقت كلمة العلماء على توثيقه؛ فوثَّقه ابن معين وأبو حاتم ومسلم بن قاسم والنسائي وزاد: صدوق، وكان أحمد بن حنبل يُثني عليه، وقال ابن خراش: صدوق. وقال الحاكم: قتيبة ثقة مأمون. وقال أحمد بن سيار المروزي: كان ثبتًا

١- ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤، ج١١، ص٢٣٨.
٢- الدارقطني، سؤالات ابن بكير، تحقيق ودراسة: علي حسن عبدالحميد، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص٥٣.
٣- ابن عدي، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٤هـ، ص ٢٢٤.
٤- الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ هـ، ج١، ص٣٩٩.
٥- ابن حجر، فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ج١، ص٢٢.

فيما روى، صاحبَ سنة وجماعة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت[1].

ثانيًا: التركيبة الإسنادية (الليث، عن يزيد، عن أبي الطفيل):

والناظر في واقع الصحيحين يجد أنهما اعتمدا رواية قتيبة بن سعيد عن الليث، فقد أخرج له البخاري مع المكرر قريبًا من سبعين روايةً، وأما مسلم فقد أخرج له عنه قريبًا من مئتي رواية.

من هنا كان حريٌ بالناقد لهذه الرواية أن يبحث عن أدقِّ تفاصيل الرواية وقوفًا على الحكم الصحيح لهذه الرواية؛ ذلك أن ظاهر الإسناد لا يشفي الغليل في الكشف عن العلة بل هو إلى القبول أغلب منه إلى ظاهر الإسناد، وهذا ما حدا ببعض أهل العلم تصحيح هذه الرواية اغترارًا بظاهر الإسناد، دون الالتفات إلى أقوال النقاد.

من هنا كان من الواجب التحليلي النقدي البحث عن التركيبة الإسنادية التي رُوِيَ بها هذا الحديث، وهي: قتيبة بن سعيد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل، ولما كان عمل الشيخين في الصحيحين مما تلقتهما الأمة بالقبول؛ لأجل ذلك عاد الباحث لصنيع الإمامين للوقوف على منهجية انتقاء روايات قتيبة عن الليث؛ ليجدهما بعد استقراءٍ تامٍّ لها أكثرا من الاعتماد على رواية الليث عن ابن شهاب، ونافع، وتفرد مسلم بإخراج حديثه عن أبي الزبير، وأما روايته عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب فلم أقف فيما أخرجاه على روايةٍ له عن أبي الطفيل، وفي الجدول الآتي بيان ذلك:

١- ينظر ترجمته: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ج٧، ص١٤٠، المزي، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ج٢٣، ص٥٢٩، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٨، ص٣٢٣، وله: تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ج٢، ص٤٥٤.

تفصيل روايات قتيبة بن سعيد عن الليث عن شيوخه في الصحيحين

المصنف	عدد الروايات الإجمالي	الزهري	نافع	أبو الزبير	يزيد	يحيى الأنصاري	سعيد المقبري	بكير	ابن عجلان	هشام بن سعد	غيرهم ممن رويا لهم رواية واحدة فقط
البخاري	73	21	18	صفر	13	4	7	2	صفر	صفر	
مسلم	195	40	46	25	15	14	16	4	4	صفر	

تفصيل رواية يزيد بن أبي حبيب عن شيوخه

المصنف	عدد رواياته	أبو الخير	عراك	عطاء	جعفر	الحارث
البخاري	13	8	3	2	صفر	صفر
مسلم	15	8	4	1	1	1

ومن هنا نجد أن الشيخين لم يخرجا من رواية الليث عن يزيد عن أبي الطفيل أيَّ حديث، بل إنهما تنكَّبا طريق الليث عن هشام بن سعد، وهو أصل الحديث، ولا يقف العجب في هذه الرواية وتركيبتها الإسنادية عند هذا الحد، بل يسبر الباحث أغوارَ كتب الرواية باحثًا عما روي بهذه التركيبة الإسنادية من أحاديث فلا يجد إلا الحديث الذي نحن بصدد دراسته، فتركيبة الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل لا يروى بها إلا هذا الحديث، فهي تركيبة لا تجيء، وهذا أمر إن لم ينص عليه النقاد في هذه الرواية إلا أن واقع كتب الرواية يدل عليها، وهذا ما فطِن له الحاكم في نقده هذا الحديث، فقال: «ثُمَّ نَظَرْنَا، فَلَمْ نَجِدْ لِيَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ رِوَايَةً»[1].

١- الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، ص١٨٤.

وهذه القضية في غاية الأهمية تمهيدًا للكشف عن علة أيِّ رواية من الروايات، وهي ما سمّاه د. نور الدين عتر بنسق الرواة، حيث قال: «موازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامة الأسانيد، فيتبين منه أن تسلسل هذا الإسناد تفرد عن المعروف من وقوع رواته في الأسانيد، مما ينبه على علة خفية فيه، وإن كانت هذه العلة يصعب تعيينها، وهذا أمر لا يدرك إلا بالحفظ التام والتيقظ الدقيق، وسرعة الاستحضار الخاطف لجمل الأسانيد في الدنيا»[1].

ثالثاً: تفرد قتيبة بن سعيد:

تفرد قتيبة برواية هذا الحديث عن الليث بن سعد، فلم نقف على من شاركه الرواية، بل وقفنا على أقوال النقاد التي تنص على تفرده من دون أصحاب الليث بهذه الرواية:

- قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَلَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا قُتَيْبَةُ وَحْدَهُ»[2].
- وقال الترمذي: «تَفَرَّدَ بِهِ قُتَيْبَةُ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرَهُ»[3].
- وقَال ابن يونس: «لم يحدِّث به إلا قتيبة»[4].
- وقال الطبراني: «لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُعَاذٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ

١- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق-سورية، ط٣، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م، ص٤٥١، جاء كلامه في معرض بيان" كيف يعرف الحديث المعل: لما كانت معرفة الحديث المعل دقيقة غامضة، وكانت من الأهمية بمكان كبير، رأينا أن ننبه على وسائل الوصول إليه مما استخرجناه من كلام أئمة هذا الشأن، وذلك بأحد الوسائل الآتية: "١- أن يجمع المحدث اليقظ روايات الحديث الواحد، ويوازن بينها سندا ومتنا فيرشده اختلافها واتفاقها على موطن العلة، مع قرائن تنضم لذلك تنبه العارف. وهذا الطريق هو الأكثر اتباعا وهو أيسرها. وقد يحتاج إلى جمع أحاديث الباب كله وكل ما له علاقة بمضمون الحديث، وذلك يحتاج لحفظ غزير سريع الاستحضار". وجاءت النقطة الثانية ما سبق نقله أعلاه.

٢- أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، ح: ١٢٢٠.

٣- الترمذي، الجامع، أبواب السفر، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، ح: ٥٥٤.

٤- المزي، تهذيب الكمال، ج٢٣، ص٥٣٥.

قُتَيْبَةُ»[١].

- وقال الخطيب البغدادي: «لم يرو حديث يزيد بْن أبي حبيب، عَنْ أبي الطفيل أحدٌ عن الليث غير قتيبة»[٢].

- قال البيهقي: «تَفَرَّدَ بِهِ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ يَزِيدَ»[٣].

- قال ابن حزم: «فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَرْدَى حَدِيث فِي هَذَا الْبَابِ لِوُجُوه -: أَوَّلُهَا: أَنَّهُ لَمْ يَأْت هَكَذَا إلَّا مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيب عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيث لِيَزِيدَ سَمَاعًا مِنْ أَبِي الطُّفَيْلِ؟ وَالثَّانِي: أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ» صَاحِبُ رَايَةِ الْمُخْتَارِ» وَذُكِرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِالرَّجْعَةِ وَالثَّالِثُ: أَنَّنَا رُوِّينَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ مُؤَلِّف الصَّحِيح - أَنَّهُ قَالَ: قُلْت لِقُتَيْبَةَ: مَعَ مَنْ كَتَبْت عَنْ اللَّيْث حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيب عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ؟ يَعْنِي هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي ذَكَرْنَا بِعَيْنِه؟ قَالَ: فَقَالَ لِي قُتَيْبَةُ: كَتَبْته مَعَ خَالِد الْمَدَائِنِيِّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: كَانَ خَالِدٌ الْمَدَائِنِيُّ يُدْخِلُ الْأَحَادِيث عَلَى الشُّيُوخِ؟ يُرِيدُ: أَنَّهُ كَانَ يُدْخِلُ فِي رِوَايَتِهِمْ مَا لَيْسَ مِنْهَا»[٤].

- قال المزي: «هذا حديث قتيبة رواه الناس عنه، ولم يروه عن الليث غيره»[٥].

- قال الذهبي: «ما رواه أحد عن الليث سوى قتيبة»[٦].

١- الطبراني، المعجم الصغير، ح: ٦٥٧، وله: المعجم الأوسط، ح: ٤٥٣٩.
٢- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ج١، ص٤٨١.
٣- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة المسافر والجمع في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ٥٦١٣.
٤- ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، المحلى بالآثار، دار الفكر – بيروت، د.ط، د.ت، ج٢، ص٢٠٧.
٥- المزي، تهذيب الكمال، ج٢٣، ص٥٣١.
٦- الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ، ج٢١، ص٢١.

بل ذهب بعض النقاد مذهبًا أوسع من ذلك حين كشفوا أن الرواية لا تعرف في موطن رواية الليث بن سعد في مصر؛ فقال أبو حاتم الرازي عن هذه الرواية: «كتبتُ عَن قُتَيْبَة حديثًا عَنِ اللَّيْثِ بْن سَعْد، لم أُصِبْهُ بِمصر عَنِ اللَّيْث»[1].

وقال ابن يونس المصري: «وقد انفرد الغرباء عن الليث بأحاديث ليست عند المصريين، عنه..... ومنها: حديث قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن يزيد بن أبى حبيب، عن الطّفيل، عن معاذ بن جبل (حديث الصلاة) ليس بمصر أيضا»[2].

وبهذه الإيرادات مع عدم العثور على روايات متابعة لقتيبة نجزم بوقوع تفرد قتيبة بن سعيد بهذه الرواية من حيث السند والمتن عن الليث بن سعد، فهل يقبل هذا التفرد بالحكم العام على قتيبة ثقةً وتثبتًا؟

رابعًا: تفرد بدلالة المخالفة:

هذا التفرد من قتيبة لم يقف على أعتاب التفرد المجرد إنما حمل في طياته المخالفة من الوجوه الآتية:

١- أثبتَ تركيبةً إسناديةً لا تُعرف عن الليث، ولا يُعرف بها إلا هذا الحديث، خالف فيها أصحاب الليث مجتمعين، فقد خالف فيها عبدالله بن صالح ويزيد والمفضل سندًا ومتنًا، كما أنه خالف فيها أصحاب الليث مجتمعين وذلك بإيراد تركيبة إسنادية لم ترد في رواياتهم، ولا عُرفت عنهم.

٢- هذا التفرد خالف المعروف من الرواية عن الليث والتي جاءت عن هشام ابن سعد موافقةً لأصحاب أبي الزبير فيها.

٣- وتفرد قتيبة في هذا الحديث بذكر جمع التقديم وهي مخالفة متنية لكل الوارد

١- ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث، ج٢، ص١٠٤، ح: ٢٤٥.
٢- ابن يونس المصري، التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ج١، ص٤١٩، المزي، تهذيب الكمال، ج٢٤، ص٢٧١.

في هذا الحديث عن معاذ بن جبل.

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نفهم ونستوعب أحكام النقاد على هذه الرواية فقد كشفوا أبعاد ذلك، وإليكم أقوالهم:

١- فالإمام الترمذي يبين غرابة رواية الليث، وأن المعروف عند أهل العلم إنما هو حديث أبي الزبير، قال رحمه الله: «وَحَدِيثُ مُعَاذ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ قُتَيْبَةُ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرَهُ. وَحَدِيثُ اللَّيْث، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيب، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثُ مُعَاذ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ»[١].

٢- وأنكر أبو حاتم الرازي معرفة رواية قتيبة من حديث يزيد وبين أنه دخل له حديث في حديث، فقال: «لا أعرفُه من حَديث يزيد، والذي عِنْدي: أَنَّهُ دخلَ لَهُ حديثٌ في حَديث؛ حدَّثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: حدَّثنا اللَّيْث، عَنْ هِشَام بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَير، عَنْ أَبِي الطُّفَيل، عَنْ مُعاذ بن جبل، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث»[٢]. وهذا عين ما ذهب إليه البيهقي؛ حيث قال: «وَإِنَّمَا أَنْكَرُوا مِنْ هَذَا رِوَايَةَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، فَأَمَّا رِوَايَةُ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ فَهِيَ مَحْفُوظَةٌ صَحِيحَةٌ»[٣].

٣- ورجح الدارقطني رواية المفضل عن الليث على رواية قتيبة، فقال بعد

١- الترمذي، الجامع، أبواب السفر، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، ح: ٥٥٤.
٢- ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث، ج٢، ص١٠٤، ح: ٢٤٥.
٣- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة المسافر والجمع في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ٥٦١٣.

عرضه خلاف قتيبة مع أصحاب الليث: «كذلك حَدَّثَ به جَمَاعَةٌ مِنَ الرُّفَعَاءِ عَنْ قُتَيْبَة. وَرَوَاهُ الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْد، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذٍ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ بِعَيْنِهَا، وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[1].

ونقف هنا عند كلام الحاكم وقد أطال في تفصيل الإشكاليات في هذا الحديث بيد أنه لم يعرف أين العلة!

قال: «هَذَا حَدِيثٌ رُوَاتُهُ أَئِمَّةٌ ثِقَاتٌ، وَهُوَ شَاذُّ الإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ لا نَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً نُعَلِّلُهُ بِهَا، وَلَوْ كَانَ الحَدِيثُ عِنْدَ اللَّيْثِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ لَعَلَّلْنَا بِهِ الحَدِيثَ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ لَعَلَّلْنَا بِهِ، فَلَمَّا لَمْ نَجِدْ لَهُ العِلَّتَيْنِ، خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَعْلُولاً»[2].

قلت: لا أدري، هل اطلع الحاكم على رواية الليث عن أبي الزبير أو لا؟ فالنص الذي بين أيدينا يبين أنه لم يطلع عليه، ولم نقف عليه في كتابه المستدرك، وهذا ما يدلل على عدم حكمه على الحديث بالإعلال، ومن هنا فالمقارنة مع الرواية التي ذكر الحاكم عدم وجودها ندرك علة الحديث في مخالفة ما ورد عن الليث بن سعد. وأما وصفه الحديث بالشذوذ متنًا وسندًا فهو وصف لمطلق تفرد الثقة، دون أن يربط ذلك بالعلل كما هو واضح، وليس المقام مقام تفصيل في دلالة الشاذ عنده، وقد تحدث في هذا الشأن د. عبد القادر المحمدي في كتابه الشاذ والمنكر[3].

ثم تابع الحاكم بيان الاعتراض على رواية قتيبة وذكر بعض القرائن المهمة في

١- الدارقطني، علل الحديث، س٩٦٥.
٢- الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١٨٤.
٣- المحمدي، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص٨٦ـــ٩٤.

سياق التعليل الذي لم يثبته فقال: «ثُمَّ نَظَرْنَا، فَلَمْ نَجِدْ لِيَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ رِوَايَةً، وَلا وَجَدْنَا هَذَا الْمَتْنَ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الطُّفَيْلِ، وَلا عِنْدَ أَحَدٍ مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، فَقُلْنَا الْحَدِيثُ شَاذٌّ»[١].

٤- وأنكر الخطيب رواية قتيبة فقال: «وهو منكر جدًّا من حديثه»[٢]. وبنحوه قال ابن رجب الحنبلي: «وقد روى قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد حديث الجمع بين الصلاتين في السفر. وهو غريب جدًّا فاستنكره الحفاظ»[٣].

والاستنكار من هؤلاء جميعًا وقع للإسناد والمتن جميعا.

٥- وقد أجمل ابن الملقن آراء النقاد بقوله: «قلت: (فتحصلنا) عَلَى خمس مقالات في هَذَا الحَدِيث للحفاظ (إِحْدَاهَا): أَنه حسن غَرِيب. قَالَه (التِّرْمِذِيّ). ثَانِيهَا: أَنه مَحْفُوظ صَحِيح. قَالَه ابْن حبَان وَالْبَيْهَقِيّ. ثَالِثهَا: أَنه مُنكر. قَالَه أَبُو دَاوُد. رَابِعهَا: أَنه مُنْقَطع. قَالَه ابْن حزم. خَامِسهَا: أَنه مَوْضُوع. قَالَه الْحَاكِم»[٤].

رابعًا: سبب العلة:

اهتم النقاد ببيان سبب العلة، ومن أين أتت هذه الرواية، واتجهت أصابع الاتهام كلها إلى خَالِد بْن القاسم أَبِي الهَيثم المدائني[٥]، وقد كشف الإمام

١- الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١٨٤.
٢- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص٤٨١.
٣- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبدالرحيم، مكتبة المنار، الأردن - الزرقاء، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ج٢، ص٨٣١.
٤- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ج٤، ٢٦٧.
٥- أجمعت كلمة النقاد على تركه وتكذيبه، ومن أقوالهم في ذلك: قال أحمد بن حنبل: «لَا أروي عَنهُ شَيْئا». وقال إسحق بن راهويه كما قال: «كان كذابا». قال البخاري: «متروك، تركه عليٌّ والناس». وقال مسلم: «متروك الحديث». وقال أبو زرعة: «هو كذاب». وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث».=

البخاري أنه هو السبب لإدخال هذا الحديث على قتيبة؛ حيث سأل قتيبة في ذلك فقال: «قُلْتُ لِقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيد: مَعَ مَنْ كَتَبْتَ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْد حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيب عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ فَقَالَ: كَتَبْتُهُ مَعَ خَالِد الْمَدَائِنِيّ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَكَانَ خَالِدٌ الْمَدَائِنِيُّ هَذَا يُدْخِلُ الْأَحَادِيثَ عَلَى الشُّيُوخِ»[1].

وبيَّن النقاد أن خالدًا كان يزيد في الأسانيد: فقال أحمد بن حنبل: «خالد بن القاسم يزيد في الإسناد»[2]. وقال ابن معين: «كان يزيد في الأحاديث الرجال يوصلها؛ لتصير مسندة»[3]. وقال السعدي: «يزيد في الأسانيد»[4]. وقال الساجي: «كان يسند الحديث المنقطع»[5]. وقال ابن حبان: «كان يوصل المقطوع ويرفع المرسل ويسند الموقوف»[6].

= وقال السعدي: «كذاب». وقال يعقوب ابن شيبة: «خالد المدائني صاحب حديث، متقن، متروك الحديث، كل أصحابنا مجمع على تركه سوى ابن المديني، فإنه كان حسن الرأي فيه. قلت(الذهبي): نقل البخاري عن علي أنه تركه أيضا، فقال: تركه علي والناس». وقال ابن أبي عاصم: «متروك الحديث». وقال الدارقطني: «قيل: ثقة؟ قال: لا أضمن لك هذا، جرحوه». وقال محمد بن عبد الرحيم: «كان يضع أحاديث». وقال ابن حبان: «لا يحل كتب حديثه»، وقال الذهبي: «وكان غير ثقة، اتهم بوضع الحديث».

يُنظر ترجمته: عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، ج٣، ص٣٠٠، البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، ج٣، ص١٦٧، مسلم بن الحجاج، الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ، ج٢، ص٨٨١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٣٤٧، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج١، ص٢٤٩، الدارقطني، علل الحديث، ج١٣، ص٤٦٢، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، ج١، ص٦٣٨، وله: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م، ج٥، ص٥٦٢.

١- الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١٨٤، البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة المسافر والجمع في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ح: ٥٦١٣.
٢- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٣٤٧.
٣- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٣٤٧.
٤- ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج١، ص٢٤٩.
٥- ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج١، ص٢٤٩.
٦- ابن حبان، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ج١، ص٢٨٢.

وحذَّر النقاد من فعله ذلك في حديث الليث على وجه الخصوص؛ فقال أبو حاتم الرازي: «صحب الليث من العراق إلى مكة وإلى مصر فلما انصرف كان يحدث عن الليث بالكثير. فخرج رجل من أهل العراق يقال له أحمد بن حماد الكذوا[١] بتلك الكتب إلى مصر فعارض بكتب الليث فإذا قد زاد فيه الكثير وغيره فترك حديثه»[٢]. وقال أبو زرعة: «كان يحدث الكتب عن الليث عن الزهري فكل ما كان الزهري عن أبي هريرة جعله عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وكل ما كان عن الزهري عن عائشة جعله عن عروة عن عائشة متصلا»[٣]. وقال أبو نعيم: «كَانَ خَالِد المدائني يلزق أحاديث الليث، إذا كَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَن ابْن عُمَر أدخل سالما، وَإِذَا كَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عائشة أدخل، عروة، فقلت له: اتق اللَّه، فَقَالَ: وَيجيء أحد يعرف هذا؟»[٤]. وبنحوه ورد عن يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ[٥]. وقال ابن حبان: «وأكثر ما فعل ذلك بالليث بن سعد لا تحل كتابة حديثه»[٦]. وقال ابن عدي: «وخالد هذا -كما ذكروه- له عن الليث بن سعد غير حديث منكر، والليث بريء من رواية خالد عن تلك الأحاديث، وله عن الليث مناكير أيضا»[٧].

وقال الخطيب: «ويرون أن خالدًا المدائني أدخله على الليث، وسمعه قتيبة معه»[٨]. بيد أن الذهبي عارض نسبة الوهم إلى الليث وبين أن هذا الوهم إنما هو ألصق بقتيبة منه بالليث؛ فقال: «هذا التقرير يؤدي إلى أن الليث كان يقبل التلقين، ويروي ما لم يسمع ، وما كان كذلك، بل كان حجة، متثبتا، وإنما الغفلة

١- (كذا ورد في المطبوع). وذكر الحافظ ابن حجر قول أبي حاتم هذا دون هذه اللفظة (اللسان ط. أبو غدة: ج٣، ص٣٣٣).
٢- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٣٤٧.
٣- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٣٤٧.
٤- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٩، ص٢٣٩.
٥- العقيلي، الضعفاء، ج٢، ص٢٢٢، ح: ١٦٥٣، ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٢٨٢.
٦- ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٢٨٢.
٧- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ج٣، ص٤٢٢.
٨- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص٤٨١.

وقعت فيه من قتيبة، وكان شيخ صدق، قد روى نحوًا من مائة ألف، فيغتفر له الخطأ في حديث واحد»[1].

ومما يؤيد كلام الذهبي أن هذا الحديث لم يروه عن الليث إلا قتيبة، فلو كان الوهم دخل على الليث لعرف عن غير قتيبة من أصحاب الليث.

ومن خلال ما سبق من بيان حال المدائني المتسبب في علة هذا الحديث يمكن أن يُفهم حكم الحاكم على الحديث بالوضع حيث قال: «فَنَظَرْنَا، فَإِذَا الْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثِقَةٌ، مَأْمُونٌ»[2].

فالواضع هنا هو المدائني؛ لما عرف عنه الكذب وتركيب الأسانيد، لكن كان للحافظ ابن حجر رأيٌ مغايرٌ لهذا الرأي حيث قال: «ما اعتمده الحاكم من الحكم على ذلك بأنه موضوع ليس بشي، فإن مقتضى ما استأنس به من الحكاية التي عن البخاري أن خالدًا أدخل هذا الحديث عن الليث ففيه نسبة الليث مع إمامته وجلالته إلى الغفلة حتى يدخل عليه خالد ما ليس من حديثه، والصواب ما قاله أبو سعيد بن يونس أن يزيد بن أبي حبيب: غلط من قتيبة، وأن الصحيح عن أبي الزبير، وكذلك رواه مالك وسفيان عن أبي الزبير عن أبي الطفيل، لكن في متن الحديث الذي رواه قتيبة التصريح بجمع التقديم في وقت الأولى، وليس ذلك في حديث مالك، وإذا جاز أن يغلط في رجل من الإسناد، فجائز أن يغلط في لفظة من المتن، والحكم عليه مع ذلك بالوضع بعيد جدا والله أعلم»[3].

ولعل الحديث لا يحكم عليه بالوضع من جهة قتيبة؛ لأنه وقع في الوهم، لكن من جهة فعل المدائني فهو أقرب إلى الوضع والله أعلم.

١- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢١، ص٢٤.
٢- الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١٨٤.
٣- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٨، ص٣٢٣.

وأخيرًا فقد روى هذا الحديث عن قتيبة كبار الأئمة الحفاظ، قال قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيد: «عَلَيْهِ عَلامَةُ سَبْعَةٍ منَ الْحُفَّاظ، كَتَبُوا عَنِّي هَذَا الْحَدِيثَ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَالْحُمَيْدِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو خَيْثَمَةَ حَتَّى عَدَّ سَبْعَةً»[١]. وقد بين الحاكم سبب هذا السماع، فقال: «فَأَئِمَّةُ الْحَدِيثِ إِنَّمَا سَمِعُوهُ مِنْ قُتَيْبَةَ تَعَجُّبًا مِنْ إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ»[٢]. وقال الذهبي: «وأما النسائي، فامتنع من إخراجه؛ لنكارته»[٣].

ومن هنا فلا يغترَّ مغترٌّ بأن الأئمة كتبوا هذا الحديث عن قتيبة للدلالة على قبوله، إنما كتبوه استغرابًا له[٤].

المطلب الثاني: الدراسة النقدية للاختلاف عن الثوري

الاختلاف الأول: مخالفة عثمان بن عمر أصحاب الثوري.

اختُلفَ عن الثوري في رواية هذا الحديث كما سبق تخريجه، وجاء الاختلاف إسناديًا بحتًا، ويمكن إجماله على النحو الآتي:

الرواية الأصلية: الثوري عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ، رواها عن الثوري بهذا السياق: وكيع، وابن مهدي، وعبدالرزاق، وعبيدالله بن موسى، والحسين بن حفص، وإسماعيل بن عمرو، ويحيى بن نصر.

خالفهم عثمان بن عمر فرواه عن الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل عن معاذ.

وخالفهم أيضًا عيسى بن يونس فرواه عن حبيب عن ميمون عن معاذ به.

١- ابن حبان، الصحيح، ج٤، ص٤٦٦.
٢- الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١٨٤
٣- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢١، ص٢١.
٤- والعجيب أن بعض المعاصرين صحح رواية قتيبة دون الالتفات لكل هذه الأقوال النقدية للنقاد في عصر الرواية.

ولمعالجة هذا الاختلاف يجب علينا أن نجيب عن الأسئلة الآتية:

من هم أثبت أصحاب الثوري؟ وهل عرف هذا الحديث عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل؟ وهل عرف هذا الحديث عن حبيب عن ميمون عن معاذ؟ ونضمِّن ذلك كلَّه أقوالَ النقاد في الكشف عن علل هذه الروايات.

أصحاب الثوري[1]:

جعلهم النقاد على طبقات كانت الطبقة المقدمة ترتيبها هم: القطان، وابن مهدي، ووكيع ، وأبو نعيم، والبعض أضاف: ابن المبارك، وجعلت الطبقة الثانية: الفريابي، وأبا حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبا عاصم، وأبا أحمد الزبيري، وعبد الرزاق. وإليكم طائفة من أقوالهم في ذلك:

قال ابن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن معين، وسئل عن اصحاب الثوري: أيهم أثبت؟ قال: هم خمسة، يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله ابن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين. فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق، وطبقتهم، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات كلهم. دون أولئك في الضبط والمعرفة»[2].

قال أبو حاتم الرازي: «سألت علي ابن المديني: من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي»[3]. وفي موضوع آخر قال: «سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيى القطان وعبد الرحمن ابن

١- أكثر الدارقطني من التعليل بمخالفة أصحاب الثوري، والتي جعل من روايتهم ميزان معرفة الصواب والخطأ عن الثوري، ولم نقف في هذه الروايات على اعتماد رواية عثمان بن عمر في هذا الميزان مما يُدلل على تأخر منزلته في أصحاب الثوري، ولمزيد أمثلة يُنظر الأسئلة الآتية في علل الدارقطني: ١٥٠، ٣٦٤، ٤٤٠، ٨٦٦، ١٢٩٥، ٣٢٣٣، ٣٦٠٣.

٢- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٦٢، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٧٢٢.

٣- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٢٥٣.

مهدى ووكيع وأبو نعيم، وأبو نعيم من الثقات»[١].

قال المروذي: «قلت: من أَصْحَاب الثَّوْرِيّ؟ قَالَ: يحيى ووكيع وَعبد الرَّحْمَن وَأَبُو نعيم». قلت: قدمت وكيعا على عبد الرَّحْمَن! قَالَ: وَكِيع شيخ»[٢].

قال أحمد بن حنبل: «وأصحاب الثوري: يحيى، ووكيع، وعبدالرحمن، وأبو نُعيم، وكان سفيان مُعجباً بهم»[٣].

قال أبو زرعة الدمشقي: «فَقُلْتُ لأَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: مَنْ أَنْبَلُ عِنْدَكُمْ: وَكِيعٌ أَوْ أَبُو نُعَيْمٍ؟ قَالَ: هُوَ رَابِعُهُمْ - يَعْنِي أَنَّ أَصْحَابَ الثَّوْرِيِّ الْمُقَدَّمِينَ أَرْبَعَةٌ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ، وَوَكِيعٌ، وَأَبُو نُعَيْمٍ»[٤].

قال النسائي: «وَأَصْحَاب الثَّوْرِيّ عبد الله بن الْمُبَارك ووكيع بن الْجراح وَأَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد الْفزارِيّ وَعبد الرَّحْمَن بن مهْدي»[٥].

من خلال هذه الأقوال يتضح لنا أن عثمان بن عمر لا يُعد من أهل الطبقة الأولى ولا الثانية، وقد خالف في هذا الحديث أصحاب الثوري من الطبقة الأولى، وبعض من هم في الطبقة الثانية.

وعثمان بن عمر هو ابن فارس بن لقيط العبدي، لم نجد في كلام النقاد ما يذكر له منزلة في أصحاب الثوري، إنما جاء توثيقه توثيقًا عامًا؛ فقد وثقه ابن سعد وأحمد بن حنبل وابن معين والعجلي وزاد: ثبت، وقال أبو حاتم: صدوق،

١- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٦٢.
٢- المروذي، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال (رواية المروذي)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٤٨.
٣- ابن قدامة، المنتخب من العلل للخلال، تحقيق وتعليق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ١٩٩٨ م، ص٥٤.
٤- أبو زرعة الدمشقي، التاريخ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ص٤٦٢.
٥- النسائي، تَسْمِيَة فُقَهَاء الْأَمْصَار من الصَّحَابَة فَمن بعدهمْ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٦٩هـ. ص١٢٨.

وقال: «وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه». وقَالَ ابن المديني: «احتج يَحيى بْن سَعِيد القَطّان بكتاب عُثمان بْن عُمَر بحديثين، عن أُسامة بن زَيد، عن عَطاء، عَنْ جَابِرٍ؛ عَرَفَةُ كُلُّها مَوقِفٌ»[1].

وبعد البحث والتدقيق في رواية عثمان بن عمر عن الثوري لم أقف إلا على ثلاثة أحاديث سوى الحديث الذي نحن بصدد دراسة علته[2]، وهذا يؤكد قلة روايته عن الثوري.

فإذا ما عرف واقع حال عثمان بن عمر في أصحاب الثوري وروايته عنه ندرك سبب تعليل النقاد لهذا الحديث، فقد اجتمع فيه من موجبات التعليل ما لا يعارض بظواهر الإسناد، فقد تفرد عثمان بهذه الرواية، ومثله لا يُحتمل منه التفرد عن الثوري، هذا التفرد حمل مخالفة أصحاب الثوري الكبار الثقات، وإليكم أقوال النقاد في هذا الأمر:

قال الدارقطني: «تَفَرَّدَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذٍ. وَقَالَ قَائِلٌ: عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ،

١- ينظر ترجمته: ابن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨م، ج٧، ص٢٩٦، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ج١، ص٣٥٤، البخاري، التاريخ الكبير، ج٦، ص٢٤٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص١٥٩، العجلي، ا معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، ج٢، ص١٢٩.

٢- هذه الأحاديث على وجه الحصر هي:

- عن أبي أسيد الساعدي، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «خير دور الأنصار بنو النجار ... الحديث. ينظر تخريجه: أبو عوانة، المسنَد الصَّحيح المُخرّج عَلى صَحيح مُسلم، كتاب المناقب، ومن مناقب الأنصار وتفضيل بعض قبائلها على بعض رضي الله عنهم أجمعين، ح: ١٠٩٧٥.
- عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الشِّعْبِ الَّذِي يَدْخُلُهُ الْأُمَرَاءُ دَخَلَهُ فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ... الحَدِيثَ». ينظر تخريجه: البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الحج، جماع أبواب دخول مكة، باب من استحب سلوك طريق المأزمين دون طريق ضب، ح: ٩٥٨٣.
- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ إِلَّا أَبْغَضَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ». ينظر تخريجه: المقدسي، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبدَ الملك ابنَ عبدَ الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ، ح: ٣٥٩٨، وكرره: ٣٥٩٩.

عَنْ عَمْرو بْنِ دينَار، عَنْ أَبِي الطُّفَيْل، وَوَهِمَ فيه. وَخَالَفَهُ أَصْحَابُ الثَّوْرِيِّ، منْهُمْ: وَكِيعٌ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، فَرَوَوْهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذٍ، وَهُوَ الصَّحِيحِ»[١].

قال البيهقي: «تَفَرَّدَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، هَكَذَا وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ»[٢].

أما واقع رواية عمرو بن دينار عن أبي الطفيل: فلم يعرف هذا الحديث من رواية عمرو بن دينار عن أبي الطفيل إلا من هذه الرواية المختلف فيها على الثوري، وعمرو بن دينار مقل عن أبي الطفيل لم يشتهر بالرواية عنه، فقد وقفت له على أحاديث قليلة[٣].

الاختلاف الثاني: مخالفة عيسى بن يونس أصحاب الثوري.

خالف عيسى بن يونس أصحاب الثوري في هذا الحديث؛ فرواه عن الثوري عن حبيب بن ميمون عن معاذ بن جبل به.

ولم أقف على هذه الرواية في غير علل الدارقطني وقد أخرجها بسنده المتصل، وبين مخالفة عيسى بن يونس أصحاب الثوري في هذه الرواية، والحقيقة أنني أرجح أن يكون عيسى هو ابن أبي إسحق السبيعي، فقد وقفت له على أربع

١- الدارقطني، علل الحديث، س٩٦٥.

٢- البيهقي، السنن الكبرى، ج٣، ص١٦٢.

٣- منها:

- حديث حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيد يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَمَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَيُكْتَبَانِ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؟ فَيُكْتَبَانِ، وَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَثَرُهُ، وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ، ثُمَّ تُطْوَى الصُّحُفُ فَلَا يُزَادُ فِيهَا، وَلَا يُنْقَصُ. أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ح: ٦٨١٨، وغيره.

- وحديث أبي الطفيل قال: سُئِلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، أَيَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ: هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحَلَالُ مَيْتَتُهُ. أخرجه: ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطهارة، من رخص في الوضوء بماء البحر، ح: ١٣٨٩.

روايات عن الثوري[1]، وليس هو من أصحابه.

وقد كشف الدارقطني عن علة هذا الحديث وما وقع عيسى بن يونس فيه من قلب الحديث، فقال: «وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنْ مُعَاذٍ، تَفَرَّدَ بِذَلِكَ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ وَهِمَ فِيهِ، وَإِنَّمَا رَوَى الثَّوْرِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْصَى مُعَاذًا، فَقَالَ: أَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا... الْحَدِيثَ. وَإِنَّمَا رَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذٍ»[2].

ومع موافقة الإمام الدارقطني على ما علل به الحديث، إلا أن أغلب أصحاب الثوري يرون الحديث الصحيح عن أبي ذر، وليس عن معاذ بن جبل، وأما رواية وكيع فقد رواها مرة عن معاذ[3] ومرة عن أبي ذر[4]، قال عبد الله بن أحمد: «قَالَ

١- وهذه الروايات هي:
- عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ». ينظر تخريجه: النسائي، السنن الكبرى، كتاب الوليمة، اللحمان، النَّهْيُ عَنِ الْقِرَانِ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ، ح: ٦٧١١.
- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ». يُنظر تخريجه: أبو يعلى الموصلي، المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ح: ٦٠١١، والطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله في المؤمن إنه غر كريم وفي الفاجر إنه خب لئيم، ح: ٣٦٠٠، والحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، كِتَابُ الْإِيمَانِ، المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم، ح: ١٢٨.
- عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ، وَإِنَّ اللهَ يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لَا يُحِبُّ، وَلَا يُعْطِي الْإِيمَانَ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ». ينظر تخريجه: الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كِتَابُ الْإِيمَانِ، إن الله لا يعطي الإيمان إلا من يحب، ح: ٩٥.
- وعن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا. ينظر تخريجه: الدارقطني، العلل، ج٨، ص١٩٢، وقد رواه بسنده.

٢- الدارقطني، علل الحديث، س٩٦٥.

٣- أحمد بن حنبل، المسند، ح: ٢٢٤٠٩، ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الأدب، ما ذكر في حسن الخلق وكراهية الفحش، ح: ٢٥٨٣٣.

٤- أحمد بن حنبل، المسند، ح: ٢١٧٥٠، ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الأدب، ما ذكر في حسن الخلق وكراهية الفحش، ح: ٢٥٨٣٣.

أَبِي، قَالَ وَكِيعٌ: وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَهُوَ السَّمَاعُ الْأَوَّلُ. قَالَ أَبِي: وَقَالَ وَكِيعٌ: وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: عَنْ مُعَاذٍ»[١].

ورواه عن الثوري من مخرج أبي ذر: القطان[٢]، وقبيصة، ومحمد بن كثير[٣]، وابن مهدي[٤]، وأَبُو أَحْمَدَ وَأَبُو نُعَيْمٍ[٥].

الخاتمة

الحمد لله على ما منّ وتفضّل عليَّ بإنهاء العمل في هذا البحث، والذي تناولت فيه العلل الواردة في حديث واحد، والتي جهد النقاد للكشف عنها، ويمكن أن نسطر نتائج البحث في النقاط الآتية:

١- صحّ متن الحديث من طرقٍ متعددةٍ، وقد أخرج بعضَها الإمامُ مسلمٌ في صحيحه.

٢- صحة المتن لا يلزم منها صحة كل الطرق الواردة في رواية هذا الحديث؛ ذلك أن النقد الحديثي يشمل كلَّ طريق بذاتها، ويتصاعد الحكم من المدار الفرعي إلى المدار الرئيسي.

٣- لا يُعتمد ظاهر الرواية والرواة في الحكم على الأحاديث، بل لا بد من متابعة الطرق جميعها، وبيان أوجه الاختلاف، والتفريق بين ما بُني منها على سعة اطلاع المدار المختلف عليه، أو بني على خطأ المدار، أو أصحاب المدار المختلف عليه.

١- أحمد بن حنبل، المسند، ح: ٢٢٤١٠.

٢- أحمد بن حنبل، المسند، ح: ٢١٩٣٧.

٣- ينظر روايتهما: الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كِتَابُ الْإِيمَانِ، خالق الناس بخلق حسن، ح: ١٧٨.

٤- الترمذي، الجامع، أبواب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بَابُ مَا جَاءَ فِي مُعَاشَرَةِ النَّاسِ، ح: ١٩٨٧، البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، ح: ٤٠٢٢.

٥- ينظر روايتهما: الترمذي، الجامع، أبواب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بَابُ مَا جَاءَ فِي مُعَاشَرَةِ النَّاسِ، ح: ١٩٨٧. وأخرج رواية أبي نعيم وحده: الدارمي، المسند، كتاب الرقاق، بَابٌ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ، ح: ٢٨٣٣.

٤- وقع رواة هذا الحديث في أوهام عدة، لعل أبرزها:

أ- الخطأ في رواية الحديث عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ.

ب- الخطأ في رواية جمع التقديم.

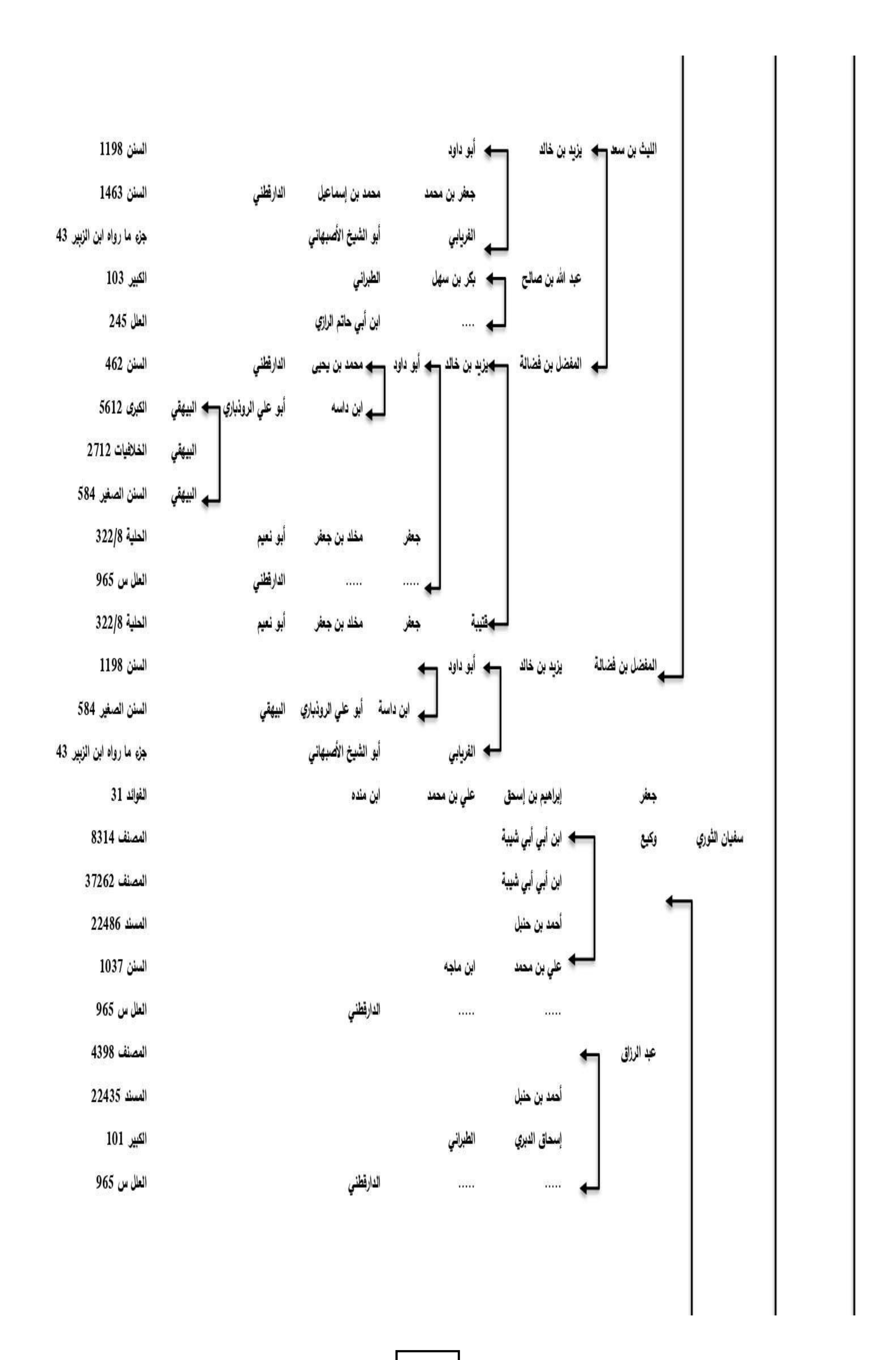
ج- الوهم في رواية الحديث عن الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل عن معاذ.

د- الوهم في رواية الحديث عن الثوري عن حبيب عن ميمون عن معاذ.

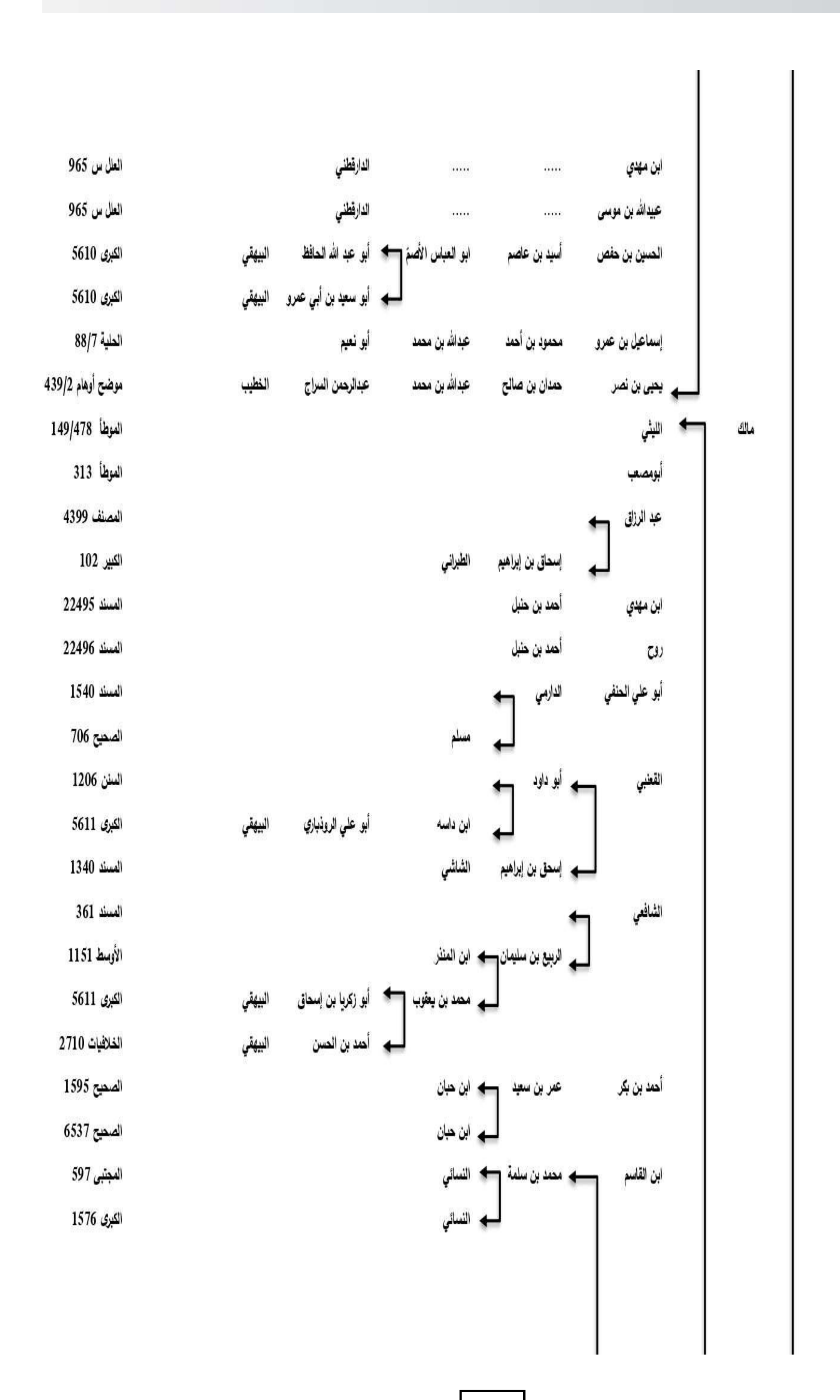
٥- يؤكد البحث سلامةَ المنهج النقدي لنقاد الحديث في تتبُّع أحوال الرواية والرواة، وعدمَ الاغترار بظواهر الإسناد، مما يوجب على الباحثين صرف الهمم البحثية للوقوف على مراداتهم النقدية قبل الإسراع في مخالفتهم.

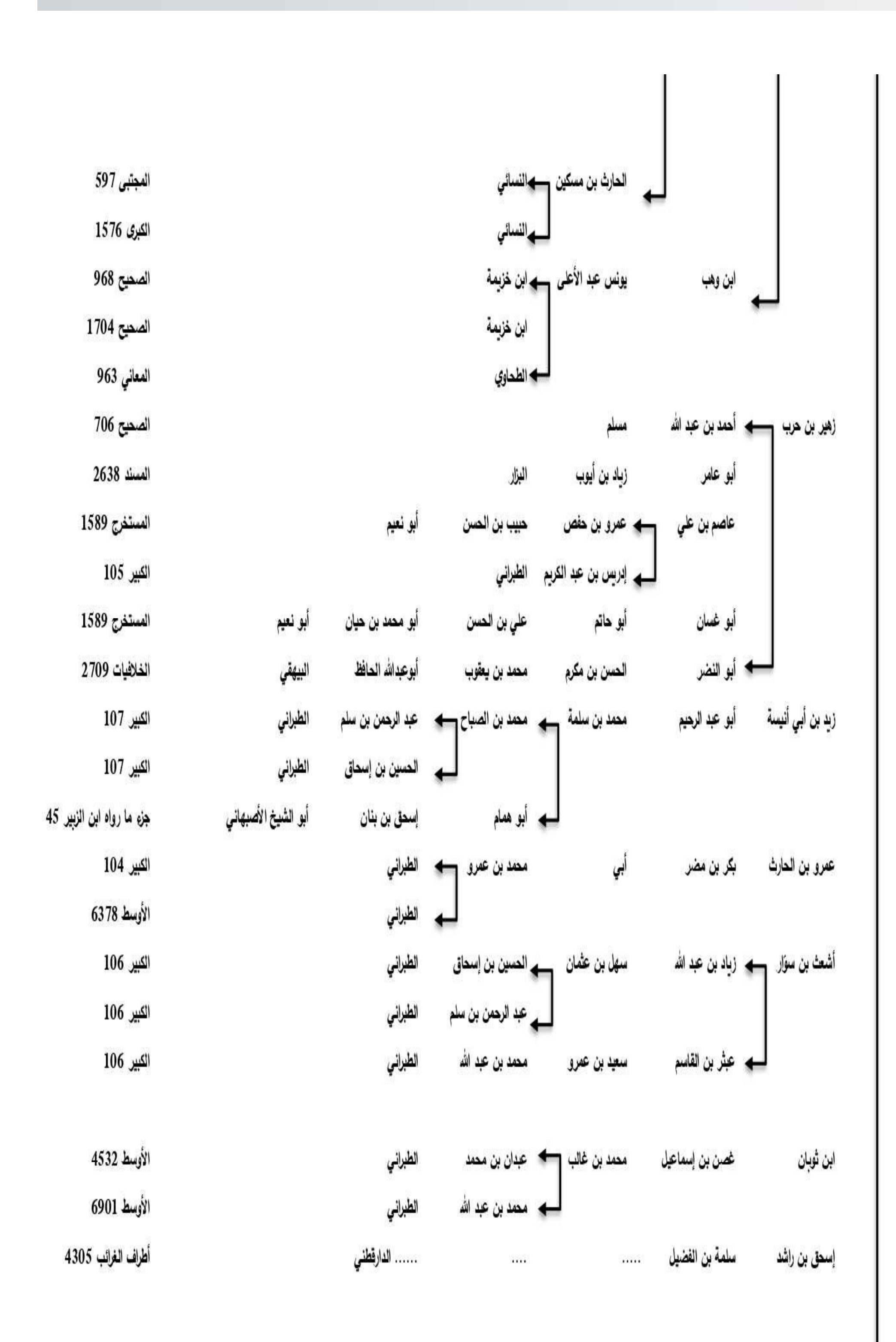
ملحق شجرة الإسناد(الموسعة)



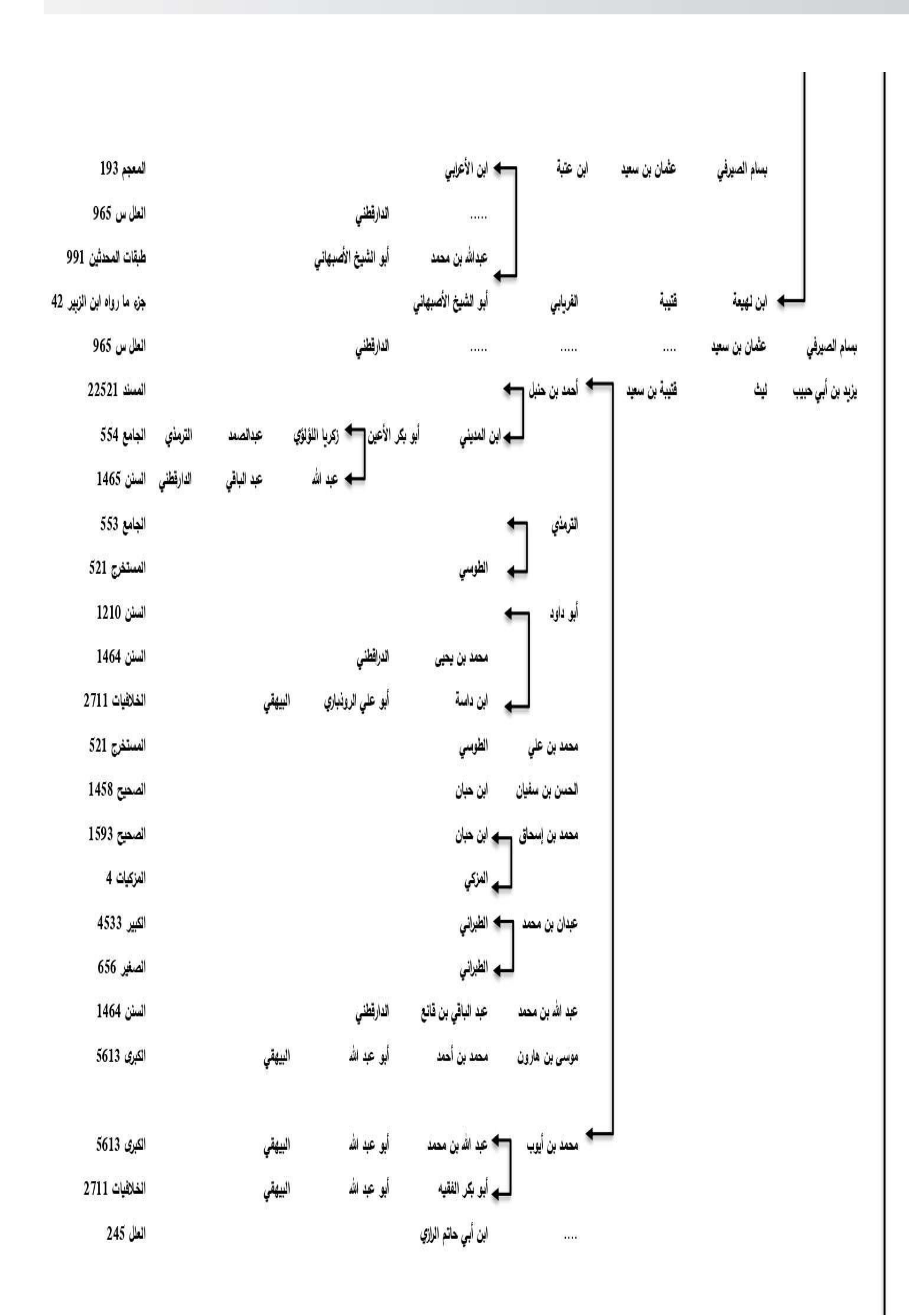


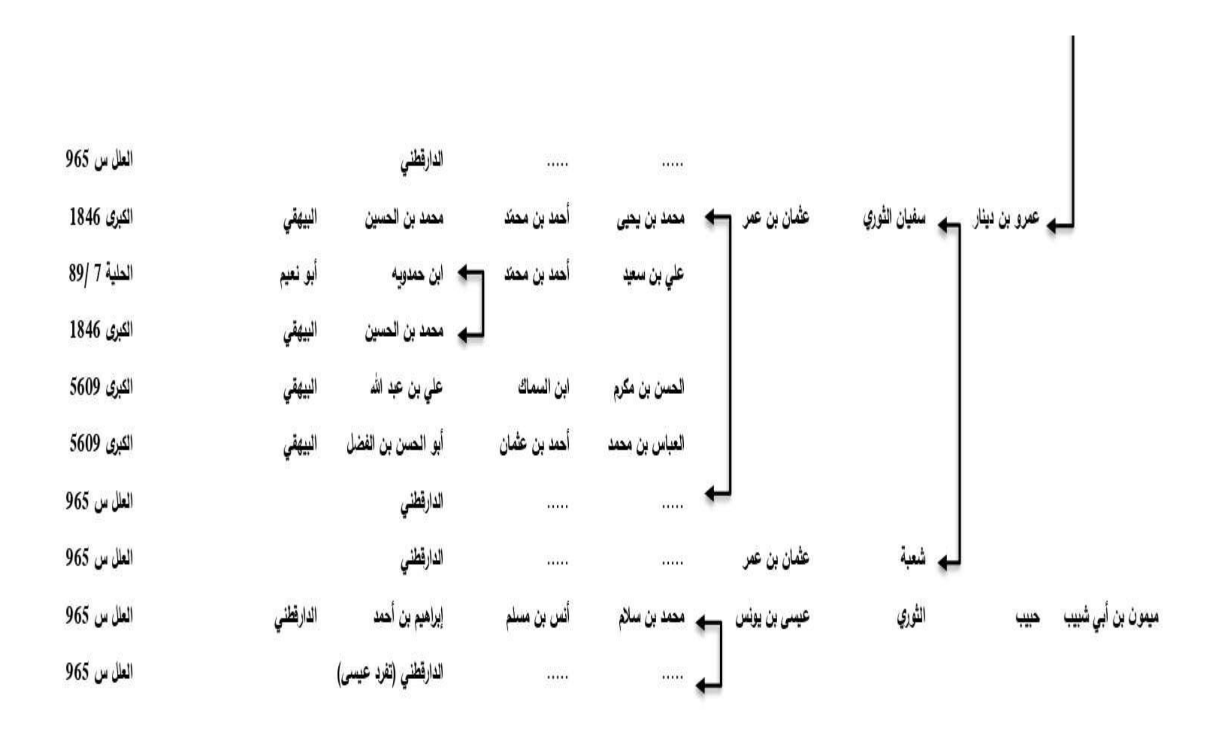
الليث بن سعد
يزيد بن خالد
أبو داود
السنن 1198
جعفر بن محمد
محمد بن إسماعيل
الدارقطني
السنن 1463
الفريابي
أبو الشيخ الأصبهاني
جزء ما رواه ابن الزبير 43
عبد الله بن صالح
بكر بن سهل
الطبراني
الكبير 103
....
ابن أبي حاتم الرازي
العلل 245
المفضل بن فضالة
يزيد بن خالد
أبو داود
محمد بن يحيى
الدارقطني
السنن 462
ابن داسه
أبو علي الروذباري
البيهقي
الكبرى 5612
البيهقي
الخلافيات 2712
البيهقي
السنن الصغير 584
جعفر
مخلد بن جعفر
أبو نعيم
الحلية 322/8
.....
.....
الدارقطني
العلل س 965
قتيبة
جعفر
مخلد بن جعفر
أبو نعيم
الحلية 322/8
المفضل بن فضالة
يزيد بن خالد
أبو داود
السنن 1198
ابن داسة
أبو علي الروذباري
البيهقي
السنن الصغير 584
الفريابي
أبو الشيخ الأصبهاني
جزء ما رواه ابن الزبير 43
جعفر
إبراهيم بن إسحق
علي بن محمد
ابن منده
الفوائد 31
سفيان الثوري
وكيع
ابن أبي أبي شيبة
المصنف 8314
ابن أبي أبي شيبة
المصنف 37262
أحمد بن حنبل
المسند 22486
علي بن محمد
ابن ماجه
السنن 1037
.....
.....
الدارقطني
العلل س 965
عبد الرزاق
المصنف 4398
أحمد بن حنبل
المسند 22435
إسحاق الدبري
الطبراني
الكبير 101
.....
.....
الدارقطني
العلل س 965


ابن مهدي .... الدارقطني العلل س 965
عبيدالله بن موسى .... الدارقطني العلل س 965
الحسين بن حفص أسيد بن عاصم ابو العباس الأصمّ أبو عبد الله الحافظ البيهقي الكبرى 5610
أبو سعيد بن أبي عمرو البيهقي الكبرى 5610
إسماعيل بن عمرو محمود بن أحمد عبدالله بن محمد أبو نعيم الحلية 88/7
يحيى بن نصر حمدان بن صالح عبدالله بن محمد عبدالرحمن السراج الخطيب موضح أوهام 439/2
مالك
الليثي الموطأ 149/478
أبومصعب الموطأ 313
عبد الرزاق المصنف 4399
إسحاق بن إبراهيم الطبراني الكبير 102
ابن مهدي أحمد بن حنبل المسند 22495
روح أحمد بن حنبل المسند 22496
أبو علي الحنفي الدارمي المسند 1540
مسلم الصحيح 706
القعنبي أبو داود السنن 1206
ابن داسه أبو علي الروذباري البيهقي الكبرى 5611
إسحق بن إبراهيم الشاشي المسند 1340
الشافعي المسند 361
الربيع بن سليمان ابن المنذر الأوسط 1151
محمد بن يعقوب أبو زكريا بن إسحاق البيهقي الكبرى 5611
أحمد بن الحسن البيهقي الخلافيات 2710
أحمد بن بكر عمر بن سعيد ابن حبان الصحيح 1595
ابن حبان الصحيح 6537
ابن القاسم محمد بن سلمة النسائي المجتبى 597
النسائي الكبرى 1576



الحارث بن مسكين النسائي المجتبى 597
النسائي الكبرى 1576
ابن وهب يونس عبد الأعلى ابن خزيمة الصحيح 968
ابن خزيمة الصحيح 1704
الطحاوي المعاني 963
زهير بن حرب أحمد بن عبد الله مسلم الصحيح 706
أبو عامر زياد بن أيوب البزار المسند 2638
عاصم بن علي عمرو بن حفص حبيب بن الحسن أبو نعيم المستخرج 1589
إدريس بن عبد الكريم الطبراني الكبير 105
أبو غسان أبو حاتم علي بن الحسن أبو محمد بن حيان أبو نعيم المستخرج 1589
أبو النضر الحسن بن مكرم محمد بن يعقوب أبوعبدالله الحافظ البيهقي الخلافيات 2709
زيد بن أبي أنيسة أبو عبد الرحيم محمد بن سلمة محمد بن الصباح عبد الرحمن بن سلم الطبراني الكبير 107
الحسين بن إسحاق الطبراني الكبير 107
أبو همام إسحق بن بنان أبو الشيخ الأصبهاني جزء ما رواه ابن الزبير 45
عمرو بن الحارث بكر بن مضر أبي محمد بن عمرو الطبراني الكبير 104
الطبراني الأوسط 6378
أشعث بن سوّار زياد بن عبد الله سهل بن عثمان الحسين بن إسحاق الطبراني الكبير 106
عبد الرحمن بن سلم الطبراني الكبير 106
عبثر بن القاسم سعيد بن عمرو محمد بن عبد الله الطبراني الكبير 106
ابن ثوبان غصن بن إسماعيل محمد بن غالب عبدان بن محمد الطبراني الأوسط 4532
محمد بن عبد الله الطبراني الأوسط 6901
إسحق بن راشد سلمة بن الفضيل .... الدارقطني أطراف الغرائب 4305


بسام الصيرفي عثمان بن سعيد ابن عتبة ابن الأعرابي المعجم 193
..... الدارقطني العلل س 965
عبدالله بن محمد أبو الشيخ الأصبهاني طبقات المحدثين 991
ابن لهيعة قتيبة الفريابي أبو الشيخ الأصبهاني جزء ما رواه ابن الزبير 42
بسام الصيرفي عثمان بن سعيد .... الدارقطني العلل س 965
يزيد بن أبي حبيب ليث قتيبة بن سعيد أحمد بن حنبل المسند 22521
ابن المديني أبو بكر الأعين زكريا اللؤلؤي عبدالصمد الترمذي الجامع 554
عبد الله عبد الباقي الدارقطني السنن 1465
الترمذي الجامع 553
الطوسي المستخرج 521
أبو داود السنن 1210
محمد بن يحيى الدارقطني السنن 1464
ابن داسة أبو علي الروذباري البيهقي الخلافيات 2711
محمد بن علي الطوسي المستخرج 521
الحسن بن سفيان ابن حبان الصحيح 1458
محمد بن إسحاق ابن حبان الصحيح 1593
المزكي المزكيات 4
عبدان بن محمد الطبراني الكبير 4533
الطبراني الصغير 656
عبد الله بن محمد عبد الباقي بن قانع الدارقطني السنن 1464
موسى بن هارون محمد بن أحمد أبو عبد الله البيهقي الكبرى 5613
محمد بن أيوب عبد الله بن محمد أبو عبد الله البيهقي الكبرى 5613
أبو بكر الفقيه أبو عبد الله البيهقي الخلافيات 2711
.... ابن أبي حاتم الرازي العلل 245


الدارقطني .... العلل س 965
عمرو بن دينار سفيان الثوري عثمان بن عمر محمد بن يحيى أحمد بن محمد محمد بن الحسين البيهقي الكبرى 1846
علي بن سعيد أحمد بن محمد ابن حمدويه أبو نعيم الحلية 7/ 89
محمد بن الحسين البيهقي الكبرى 1846
الحسن بن مكرم ابن السماك علي بن عبد الله البيهقي الكبرى 5609
العباس بن محمد أحمد بن عثمان أبو الحسن بن الفضل البيهقي الكبرى 5609
.... الدارقطني العلل س 965
شعبة عثمان بن عمر .... الدارقطني العلل س 965
ميمون بن أبي شبيب حبيب الثوري عيسى بن يونس محمد بن سلام أنس بن مسلم إبراهيم بن أحمد الدارقطني العلل س 965
.... الدارقطني (تفرد عيسى) العلل س 965

قائمة المراجع

- الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك المدني، وله:
  - الموطأ (رواية الليثي)، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
  - الموطأ(رواية أبي مصعب الزهري)، تحقيق: بشار عواد معروف – محمود خليل، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ هـ.
- ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد البصري الصوفي (ت: ٣٤٠هـ)، المعجم، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي (ت: ٢٥٦)، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت: ٢٩٢)، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر(ت: ٤٥٨)، وله:
  - الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.
  - السنن الصغير، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.
  - السنن الكبرى، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط١، ١٣٤٤ هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى (ت: ٢٧٩)، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨ م.

- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج (ت: ٥٩٧)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن محمد بن إدريس (ت: ٣٢٧)، وله:
- الجرح والتعديل، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١٠.
- علل الحديث، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د / سعد بن عبد الله الحميد و د / خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، مطابع الحميضي.
- الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري أبو عبد الله (ت: ٤٠٥)، وله:
- معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت: ٣٥٤) له:
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت: ٨٥٢)، وله:
- تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي

الظاهري، المحلى بالآثار، دار الفكر – بيروت، د.ط، د.ت.

- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق أبو بكر النيسابوري (ت: ٣١١)، الصحيح، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر (ت: ٤٦٣)، وله:
  - تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
  - موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني أبو يعلى (ت: ٤٤٦)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- الدارقطني، أبو الحسين علي بن عمر. (ت: ٣٨٥)، وله:
  - السنن، حققه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
  - سؤالات أبي عبدالله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني(٣٨٥)، تحقيق ودراسة: علي حسن عبدالحميد، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
  - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي (ت: ٢٥٥)، السنن، دار المغني للنشر والتوزيع - الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
- أبو داود السجستاني: سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥)، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨)، وله:
  - تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب

الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

- سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.

- ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد(ت: ٧٩٥)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبدالرحيم، مكتبة المنار، الأردن - الزرقاء، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

- أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله (ت: ٢٨١)، التاريخ. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: خليل المنصور.

- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري (ت: ٢٣٠)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى: ٧٤٥هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

- الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب (ت: ٣٣٥)، مسند الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. (ت: ٢٤١)، وله:

  - مسند الإمام أحمد بن حنبل، جمعية المكنز الإسلامي- دار المنهاج، الطبعة: الأولى١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

  - من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال(رواية المروذي)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

  - العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي (ت: ٢٣٥)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة - جدة - السعودية، مؤسسة علوم القرآن - دمشق – سوريا، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
- أبو الشيخ الأنصاري، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني أبو محمد(ت: ٣٦٩)، وله:
    - جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر.
    - طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام (ت: ٢١١)، المصنف، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١١. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ابن طاهر القيسراني، محمد بن طاهر بن علي المقدسي (ت: ٥٠٧)، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، تحقيق: محمود محمد والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت: ٣٦٠)، وله:
    - الروض الداني (المعجم الصغير)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م.
    - مسند الشاميين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ – ١٩٩٦، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي.
    - المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
    - المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (المتوفى: ٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة

الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

- الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري (ت: ٢٠٤)، المسند، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (ت: ٦٢٠)، المنتخب من العلل للخلال، تحقيق وتعليق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ١٩٩٨ م.
- عبد بن حميد، ابن نصر أبو محمد الكسي (ت: ٢٤٩)، المنتخب من المسند، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق-سورية، ط٣، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن الكوفي (ت: ٢٦١)، معرفة الثقات، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.
- ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني (ت: ٣٦٥)،
  - أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٤هـ.
  - الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى (ت: ٣٢٢)، الضعفاء الكبير، تحقيق: مازن السرساوي، دار مجد الإسلام، القاهرة -مصر، دار ابن عباس، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
- أبوعوانة، يعقوب بن إسحاق الأسفرائيني (ت: ٣١٦)، المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم، تحقيق: مجموعة باحثين، تنسيق وإخراج: فَرِيق مِن البَاحِثين بكليَّةِ الحَدِيثِ

الشَّريف وَالدِّرَاسَات الإسلاميَّة بالجَامعَة الإسلاميَّة، الناشر: الجَامِعَة الإسلاميَّة، المملَكة الْعَرَبيَّة السَّعُودية، ط١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

- المحمدي، عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج (ت: ٧٤٢)، وله:
  - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
  - تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين (ت: ٢٦١)، وله:
  - صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
  - الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ.
- المقدسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي (ت: ٦٤٣)، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.
- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ابن منده، محمد بن إسحاق بن يحيى (ت: ٣٩٥)، الفوائد، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن - القاهرة.
- ابن المنذر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر (ت: ٣١٨)، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: د. صغير أحمد محمد حنيف دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ،

الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢.

- النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣)، وله:
  - تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ومن بعدهم، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٦٩هـ.
  - السنن الكبرى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
  - المجتبى من السنن (السنن الصغرى)، تحقيق: ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق (ت: ٤٣٠)، حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥.
- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى (ت: ٣٠٧)، المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (ت: ٣٤٧هـ)، التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.

References:

- Alasbahi, Malik Bin Anas Bin Malik Almadani and he has:
  - Al-Muwatta (Al-Laithi Novel), Zayed Bin Sultan Al Nahyan Foundation for Charitable Works and Residence - Abu Dhabi - UAE, First Edition 1425 AH - 2004 AD.
  - Al-Muwatta (the narration of Abu Musab al-Zuhri), edited by: Bashar Awad Maarouf - Mahmoud Khalil, The Resala Foundation, 1412 AH.
- Ibn Al-Arabi, Abu Saeed bin Al-Arabi Ahmed Al-Basri Al-Sufi (d .: 340 AH), the dictionary, verified by Abdul-Mohsen Bin Ibrahim Bin Ahmed Al-Husseini, Dar Ibn Al-Jawzi, Kingdom of Saudi Arabia, 1st Edition, 1418 AH - 1997 AD.
- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Abu Abdullah Al-Jaafi (d .: 256), The Great History, edited by: Mr. Hashem Al-Nadwi, Dar Al-Fikr.
- Al-Bazar, Abu Bakr Ahmad Ibn Amr Ibn Abd Al-Khaleq (d .: 292), Al-Bahr Al-Zakhkhar, known as Musnad Al-Bazar, edited by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah, the Foundation for the Sciences of the Qur'an, Library of Science and Governance, Beirut, Medina, 1st Edition, 1409 AH.
- Al-Bayhaqi, Ahmad bin Al-Hussein bin Ali Abu Bakr (d .: 458), and he has:
  - Controversies between Imams Al-Shafi'i and Abu Hanifa and his companions, investigation and study: The Scientific Research Team of Al-Rawda Company, under the supervision of Mahmoud bin Abdel-Fattah Abu Shaza Al-Nahal, Al-Rawda for Publishing and Distribution, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1st Edition, 1436 AH - 2015 AD.
  - The little Sunnah, edited by: Muhammad Dia Al-Rahman Al-Azhami, Al-Dar Library, Al-Madinah Al-Munawwarah, 1st Edition, 1410 AH - 1989 AD.
  - The major sunnah, Council of the Department of Regular Knowledge in India in the town of Hyderabad, 1st Edition, 1344 AH.
- Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Surah Abu Issa (d .: 279), Sunan al-Tirmidhi, edited by Bashar Awad, Dar al-Gharb al-Islami - Beirut, 1998 AD.
- Ibn al-Jawzi, Abd al-Rahman bin Ali bin Muhammad Abu al-Faraj (d .: 597), the weak and the abandoned, verified by Abdullah al-Qadi, Dar al-Kutub al-Ulmiyyah, Beirut, 1st Edition, 1406 AH.
- Ibn Abi Hatim al-Razi, Abd al-Rahman Muhammad ibn Idris (T: 327), and he

has:

- Al-Jarrah and Al-Ta'idil, Dar Al-Ma'aref Al-Othmaniya, Hyderabad Al-Dakkan - India, first edition, number of parts: 10.
- Evidence of Hadith, edited by a team of researchers under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah Al-Hamid and Dr. Khalid bin Abdul Rahman Al-Jeraisy, Al-Humaidi Press, 1st Edition, 1427 AH - 2006 AD.

- Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah bin Hamdawiya al-Nisaburi Abu Abdullah (T: 405), and he has:
  - Knowledge of Hadith Sciences, edited by: Al-Sayed Moazzam Hussain, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, 2nd Edition, 1397 AH - 1977 AD.
  - Al-Mustadrak Ali Al-Sahihain, edited by Mustafa Abdel-Qader Atta, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1st Edition, 1411 AH - 1990 AD.
- Ibn Hibban, Muhammad bin Hibban bin Ahmed Abu Hatim Al-Tamimi Al-Basti (T: 354) He has:
  - Sahih Ibn Hibban, arranged by Ibn Bilban, edited by: Shuaib Al-Arna`ut, The Resala Foundation, Beirut, 2nd Edition, 1414 AH - 1993 AD.
  - Al-Majrouhin, investigation by: Mahmoud Ibrahim Zayed, House of Consciousness, Aleppo.
- Ibn Hajar, Ahmad bin Ali bin Hajar Abu al-Fadl al-Asqalani al-Shafi'i (T: 852), and he has:
  - Around al-Tahtheeb, edited by: Abu Ashbal Saghir Ahmad Shaghaf al-Pakistani, Dar al-Asimah, Riyadh, 1st Edition, 1416 AH.
  - Tahtheeb Al-Tahtheeb, Dar Al-Fikr, Beirut, 1st Edition, 1404 A.H. 1984.
  - Fath al-Bari, Sharh Sahih al-Bukhari, edited by: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, Muheb al-Din al-Khatib, House of Knowledge, Beirut, 1379 AH.
- Ibn Khuzaymah, Muhammad bin Ishaq Abu Bakr al-Nisaburi (T: 311), al-Sahih, edited by: Muhammad Mustafa al-Azami, The Islamic Office, Beirut, 1390 AH - 1970 CE.
- Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali bin Thabit Abu Bakr (T: 463), and he has:
  - History of Baghdad, edited by: Bashar Awwad, Dar Al Gharb Al Islami - Beirut, 1st Edition, 1422 AH - 2002 AD.

- Explaining the illusions of collection and separation, edited by: Abd al-Muti Amin Qalaji, Dar al-Maarifa, Beirut, 1st Edition, 1407 AH.

- Al-Khalili, Al-Khalil bin Abdullah bin Ahmed Al-Qazwini Abu Ya'la (d .: 446), Guidance in Knowledge of Hadith Scholars, Edited by: Muhammad Saeed Omar Idris, Al-Rashed Library, Riyadh, 1st Edition, 1409 AH.
- Al-Daraqutni, Abu Al-Hussein Ali bin Omar. (T: 385), and to him:
  - Al-Sunan, achieved by: Shuaib Al-Arnaout, and others, The Resala Foundation, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1424 AH - 2004 AD.
  - The questions of Abu Abdullah bin Bakir and others by Abu Al-Hassan Al-Daraqutni (385), investigation and study: Ali Hassan Abdul-Hamid, Dar Ammar, Amman, Jordan, 1st Edition, 1408 AH-1988 AD.
  - The causes mentioned in the hadiths of the Prophet, edited by: Mahfouz Al Rahman Zain Allah Al Salafi, Dar Taibah, Riyadh, 1st Edition, 1405 AH - 1985 AD.
- Al-Darami, Abdullah bin Abdul Rahman Abu Muhammad Al-Darami (T: 255), Al-Sunan, Dar Al-Mughni for Publishing and Distribution - Riyadh - Saudi Arabia, 1st Edition, 1412 AH - 2000 AD.
- Abu Dawud al-Sijistani: Suleiman bin Al-Ash'ath (T: 275), as-Sunan, edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul-Hamid, Modern Library, Saida - Beirut.
- Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz al-Dhahabi (T: 748), and he has:
  - History of Islam and the liabilities of famous people and figures, edited by: Bashar Awad Maarouf, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1st Edition, 2003 AD.
  - Biography of the Flags of the Nobles, edited by: Shuaib Al-Arnaout, Muhammad Naim Al-Arqsousi, Al-Risala Foundation, Beirut, 9th floor, 1413 AH.
  - Balance of Moderation in Criticism of Men, edited by: Ali Muhammad Al-Bajawi, Dar Al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1382 AH - 1963 AD.
- Ibn Rajab al-Hanbali, Abu al-Faraj Abd al-Rahman bin Ahmad (T: 795), Explanation of the ills of al-Tirmithi, edited by: Hammam Saeed, Al-Manar Library, Jordan - Zarqa, 1st Edition, 1407 AH - 1987 AD.
- Abu Zar'ah al-Dimashqi, Abd al-Rahman bin Amr bin Abdullah (T: 281), his-

tory. Scientific Books House, Beirut, First Edition, 1417 Hijri 1996 CE, Number of Parts: 1. Edited by: Khalil Al-Mansour.

- Ibn Saad, Muhammad bin Saad bin Manea Abu Abdullah Al-Basri Al-Zahri (T: 230), Al-Tabaqat Al-Kubra, edited by: Ihsan Abbas, Dar Sader, Beirut, 1st Edition, 1968 AD.
- Al-Shafi'i, Abu Abdullah Muhammad ibn Idris al-Muttalbi al-Qurashi al-Makki (deceased: 204 AH), the Musnad of Imam al-Shafi'i (the order of Sanjar), rank: Sanjar bin Abdullah al-Jawli, Abu Saeed, Alam al-Din (deceased: 745 AH): Maher Yassin Fahl, Grass Publishing and Distribution Company, Kuwait, 1st Edition, 1425 AH - 2004 AD.
- Al-Shaibani, Ahmed bin Mohammed bin Hanbal Al-Shaibani. (T: 241), and he has:
    - Musnad of Imam Ahmad Ibn Hanbal, Islamic Thesaurus Society - Dar Al-Minhaj, Edition: First 1431 AH - 2010 AD. From the words of Ahmad ibn Hanbal on the causes of hadith and knowledge of men (the narration of al-Marwadhi), edited by: Subhi al-Badri al-Samarrai, Knowledge Library, Riyadh, 1st Edition, 1409 AH.
    - The Ills, and the Knowledge of the Men, The Islamic Office, verified by: Wassi Allah bin Muhammad Abbas, Dar Al-Khani, Beirut, Riyadh, 1st Edition, 1408 AH - 1988 AD.
- Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr Abdullah bin Muhammad al-Kufi (T: 235), the book compiled on hadiths and archeology, edited by: Muhammad Awamah, Dar Al-Qibla - Jeddah - Saudi Arabia, Quran Sciences Foundation - Damascus - Syria, 1st ed., 1427 AH - 2006 AD.
- Abu Sheikh Al-Ansari, Abdullah bin Muhammad bin Jaafar bin Hayyan Al-Asbahani Abu Muhammad (T: 369), and he has:
- Part of what Abu Al-Zubair narrated on behalf of non-Jaber.
- Tabaqat al-Muhadithin in Asbahan and those who came on it, edited by: Abdul-Ghafoor Abdul-Haq Hussein Al-Balushi, Al-Risalah Foundation, Beirut, 2nd Edition, 1412 AH - 1992 AD.
- Al-San`ani, Abu Bakr Abdul Razzaq Bin Hammam (d .: 211), Al-Musannaf, The Islamic Office, Beirut, 1403 AH, second edition, number of parts: 11. Edited by: Habib Al-Rahman Al-Azhami.
- Ibn Taher al-Qaysarani, Muhammad bin Taher bin Ali al-Maqdisi (d .: 507), the limbs of oddities and individuals from the hadith of the Messenger of God,

may God bless him and grant him peace, by Imam al-Daraqutni, verified by: Mahmoud Muhammad and Sayyid Yusuf, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st Edition, 1419 AH - 1998 AD.

- Al-Tabarani, Abu al-Qasim Suleiman bin Ahmed (T: 360), and he has:
  - Al-Rawd Al-Dani (Al-Mujam Al-Sagheer), edited by: Muhammad Shakour Mahmoud Al-Hajj Amerir, The Islamic Office, Dar Ammar, Beirut, Amman, 1st Edition, 1405 AH - 1985 AD.
  - Musnad al-Shamiyyin, The Resala Foundation, Beirut, 1417-1996, second edition, number of parts: 4. Investigation: Hamdi bin Abdul Majeed al-Salafi.
  - The Middle dictionary, edited by: Tariq Bin Awad Allah Bin Muhammad, Abdul Mohsen Bin Ibrahim Al-Husseini, Dar Al-Haramain, Cairo, 1415 AH.
  - The Great Dictionary, edited by: Hamdi bin Abdul Majeed Al-Salafi, House of Revival of the Arab Heritage, Beirut, 2nd Edition, 1405 AH - 1984 AD.
- Al-Tayalisi, Suleiman bin Dawood Abu Dawud Al-Farsi Al-Basri (T: 204), Al-Musnad, investigation by: Muhammad bin Abdul-Mohsen Al-Turki, Dar Hajar - Egypt, 1st Edition, 1419 AH - 1999 AD.
- Abd bin Hamid, Ibn Nasr Abu Muhammad al-Kasi (T: 249), the chosen one from al-Musnad, investigation by: Subhi al-Badri al-Samarrai, Mahmoud Muhammad Khalil al-Saidi, The Sunnah Library, Cairo, 1st Edition, 1408 AH - 1988 AD.
- Ater, Nur al-Din, Methodology of criticism in the sciences of hadith, Dar Al-Fikr Damascus - Syria, 3rd edition, 1418 AH -1997 AD.
- Al-Ajli, Ahmed bin Abdullah bin Saleh Abu al-Hasan al-Kufi (T: 261), Knowledge of Trust, Al-Dar Library, Medina, 1405 AH - 1985 AD, first edition, number of parts: 2. Edited by: Abdul-Alim Abdul-Azim Al-Bastawi.
- Ibn Uday, Abdullah bin Uday bin Abdullah bin Muhammad Abu Ahmad al-Jarjani (T: 365),
  - The names of those from whom Muhammad bin Ismail al-Bukhari narrated from one of his sheikhs (in his al-Sahih University), verified by: Dr. Amer Hassan Sabry, Dar Al-Bashaer Al-Islamiya, Beirut, 1414 AH.
  - Al-Kamil fi Wafa’a Al-Rijal, edited by: Yahya Mukhtar Ghazawi, Dar Al-Fikr, Beirut, 3rd Edition, 1409 AH - 1988 AD.

- Al-Aqili, Abu Jaafar Muhammad bin Omar bin Musa (T: 322), Al-Da`fa Al-Kabeer, edited by: Mazen Al-Sarsawi, Dar Majd Al-Islam, Cairo - Egypt, Dar Ibn Abbas, Egypt, 1st Edition, 1429 AH, 2008 AD.
- Abu Awana, Yaqoub bin Ishaq Al-Asfaraini (T: 316), the authentic chain of narration given on Sahih Muslim, edited by: a group of researchers, curated and directed by: a team of researchers at the College of Noble Hadith and Islamic Studies, Islamic Studies at the University of Islamia, 14, Al-Jamiah Al-Islamiyyah, Al-Jamiah Al-Islamiyyah E - 2014 AD.
- Al-Muhammadi, Abdul-Qadir Bin Mustafa Bin Abdul-Razzaq, The Abnormal, the Evil and the Increasing of Confidence - A Balance between Advanced and Late, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1426 AH - 2005 AD.
- Al-Mazi, Yusef bin Al-Zaki Abdulrahman Abu Al-Hajjaj (T: 742), and he has:
    - Tuhfat Al-Ashraf with the knowledge of the parties, the investigator: Abd al-Samad Sharaf al-Din, the Islamic Office, and the House of Trust, 1st Edition, 1403 AH, 1983 AD.
    - Tahtheeb Al-Kamal, edited by: Bashar Awad Maarouf, The Resala Foundation, Beirut, 1st Edition, 1400 AH - 1980 AD.
- Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri Al-Nisaburi Abu Al-Hussein (T: 261), and he has:
    - Sahih Muslim, edited by: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, House of Revival of Arab Heritage, Beirut.
    - Nicknames and Names, verified by: Abd al-Rahim Muhammad Ahmad al-Qashqari, Islamic University, Madinah, 1st Edition, 1404 AH.
- Al-Maqdisi, Abu Abdullah Muhammad bin Abd al-Wahid bin Ahmed al-Hanbali (T: 643), Selected Hadiths, edited by: Abd al-Malik bin Abdullah bin Dahish, Modern Renaissance Library, Makkah Al-Mukarramah, Edition 1, 1410 AH.
- Ibn Mandah, Muhammad bin Ishaq bin Yahya (T: 395), Benefits, edited by: Magdy Al-Sayed Ibrahim, Quran Library - Cairo.
- Ibn al-Mundhir, Muhammad bin Ibrahim bin al-Mundhir al-Nisaburi Abu Bakr (T: 318), al-Awsat fi al-Sunan, consensus and difference, edited by: Dr. Saghir Ahmad Muhammad Hanif Dar Taibah, Riyadh, 1405 AH, first edition, number of parts: 2.
- Al-Nasa’i, Ahmad bin Shuaib Abu Abdul Rahman (T: 303), and he has:

- Naming the jurists of Al-Amsaar from among the companions of the Messenger of God and after them, verified by: Mahmoud Ibrahim Zayed, House of Consciousness, Aleppo, 1st Edition, 1369 AH.
- Al-Sunan Al-Kubra, edited by: Shuaib Al-Arnaout, The Resala Foundation - Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1421 AH - 2001 AD.
- Al-Mujtaba Min Al-Sunan (As-Sunan Al-Soghra), edited by: , Dar Al-Marifa for Printing, Publishing and Distribution - Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1428 AH - 2007 AD.

- Abu Naim Al-Asfahani, Ahmed bin Abdullah bin Ahmed bin Ishaq (T: 430), Hilyat Al-Awliya, House of the Arab Book, Beirut, 4th Edition, 1405.
- Abu Ali al-Mawsili, Ahmad bin Ali bin al-Muthanna (T: 307), al-Musnad, verified by: Hussein Salim Asad, Dar al-Ma'mun Heritage, Damascus, 1st Edition, 1404 AH - 1984 AD.
- Ibn Yunus al-Masri, Abd al-Rahman bin Ahmad bin Yunis al-Sadfi, Abu Said (T: 347 AH), History, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 1st Edition, 1421 AH.

Contents



UNITED ARAB EMIRATES - DUBAI
AL WASL UNIVERSITY

AL WASL UNIVERSITY JOURNAL

Specialized in Humanities and Social Sciences

A Peer-Reviewed Journal

ISSUE NO. 61
Ramadan 1442H - May 2021CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the **"Ulrich's International Periodicals Directory"**
under record No. 157016
e-mail: research@alwasl.ac.ae, awuj@alwasl.ac.ae



UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI

AL WASL UNIVERSITY

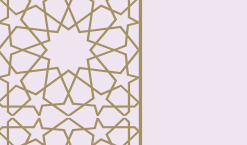
Al Wasl University Journal

Specialized in Humanities and Social Sciences

A Peer-Reviewed Journal - Biannual

(The 1st Issue published in 1410 H - 1990 C)

May - Ramadan
2021 CE / 1442 H



Issue No. 61
Email: research@alwasl.ac.ae
Website: www.alwasl.ac.ae